



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

تقييم حكم الإخوان في مصر

الكتاب التسعون – يونيو (حزيران) 2014

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

الإخوان المسلمون: التمكين بين النظرية والتطبيق

سامح عيد (*)

ما عُرف عن الإخوان، قبل ثلاث سنوات، أنها جماعة نشأت في عهد الملكية واصطدمت بكل الأنظمة بدءاً من نظام الملك فاروق وكذلك عبدالناصر والسادات وحسني مبارك. وأنها جماعة تدعو إلى الإسلام، وتمّ التنكيل بها دوماً وأعدم عدد كبير من قادتها، أشهرهم: سيد قطب صاحب «في ظلال القرآن»، والمستشار عبدالقادر عودة.

(*) قيادي سابق في جماعة الإخوان المسلمين.

اغتيال مؤسسها حسن البنا وكان يظهر زعماءها الجدد أمثال: عصام العريان وحلمي الجزار وغيرهما يتحدثون بأنهم لا يفعلون شيئاً غير الدعوة إلى الله وأنهم ضحية الأنظمة المتتابة، حتى جاءت الثورة والانتخابات البرلمانية، وكذلك الرئاسية ليتصدروا المشهد السياسي ويكونوا محط أنظار العالم أجمع، ومحور جميع البرامج الحوارية لتناقش الأفكار والأحداث بصورة يومية، وتجلس الجموع أمام التلفاز متابعة، ويتحرك مقياس الحرارة الشعبي العاطفي بصورة سريعة سواء بالإيجاب أو بالسلب تجاه الجماعة وأفكارها ومواقفها، وتشتعل مواقع التواصل الاجتماعي مدحاً أو ذمماً وسخرية، ووسط هذا الصخب الكبير يظهر مصطلح «التمكين» ليحتل مكانه، مما يلزم معه محاولة تحليله والوقوف على معناه وأصوله ونتائجه.

التمكين: لغوياً وقرانياً

التمكين هو مصدر للفعل «مَكَّنَ»، والمكان عند أهل اللغة هو الموضع الحاوي للشيء، وقد وردت مادة (م، ك، ن) بمعان متعددة، منها: مكن الشيء: قوي ومتمن ورسخ واطمأن فهو ماكن، ومكَّنه من الشيء وأمكَّنه منه: جعل له عليه سلطاناً وقدرة، وأمکن فلاناً الأمر: سهل عليه وتيسر وقدر عليه. وتمكن من الأمر واستمكن منه: قدر عليه وظفر به. ويقال: مكَّنته وأمكنتُ له فتمكَّنَ، وأمكنتُ فلاناً من فلان⁽¹⁾.

من التمكين المكنة تقول العرب: إن بني فلان لذو مكنة من السلطان أي تمكَّنَ، وتسمي العرب موضع الطير مكنة لتمكن الطير فيه، والمكانة هي المنزلة عند الملك، والجمع مكانات، وقد مكَّن مكانة فهو مكين، والجمع مكناء، ونمكَّن - تمكَّن.

وقد وردت كلمة التمكين بمشتقاتها في القرآن الكريم في ثمانية عشر موضعاً، وغلبت عليها الصيغة الفعلية التي يبدو فيها التمكين وكأنه صيرورة وليس مفهوماً ساكناً، وفيها ينسب الله تعالى التمكين إلى ذاته العليا فهو وحده من يمكن للإنسان وليس الإنسان من يمكن لذاته فرداً كان أم جماعة. وتظهر الآيات القرآنية وجود

(1) أبو القاسم، الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني دار المعرفة،

علاقة ارتباطية وثيقة بين مفهومي التمكين والاستخلاف، فالله تعالى يقول: «وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً» (النور: 55)، وفيها يبدو الاستخلاف في الأرض بوصفه سبباً لعملية التمكين في الدين على حين يأتي التمكين باعتباره النتيجة المترتبة على عملية الاستخلاف، وتشير الآيات القرآنية كذلك إلى أن التمكين مثلما يتحقق في المستوى الجمعي فإنه قد يتحقق في المستوى الفردي؛ فالله عز وجل يقول: «وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوا منها حيث يشاء» (يوسف: 56).

ويمكن التمييز بين صيغتين قرآنيتين من صيغ التمكين؛ الأولى: التمكين للإنسان في الأرض، والثانية: التمكين للشيء (الدين، والقوة، والمال...) في الصيغة الأولى يتم التمكين عبر المستوى الحسي المادي، وفيه يتم تمكين الإنسان من التصرف في الأرض ويُمنح القدرة على أن يجعل منها مستقراً ومعاشاً (الوظيفة الاستخلافية)، فيقول الله تعالى: «وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ» (الأعراف: 10). ويندرج ضمن هذا المستوى تمكين المال والقوة والنسل وهو ما أشار إليه قوله تعالى: «وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهَا مِمَّا إِنَّمَا كُنَّا لَكُمْ فِيهِ» (الأحقاف، 26). وفي الصيغة الثانية يتم التمكين عبر المستوى الروحي حيث يفضي التمكين للدين إلى تحقيق الأمن للإنسان وهو ما يتجلى في قوله تعالى: «وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً»⁽²⁾ (النور: 55).

بتضافر هذين المستويين تتحقق تكاملية عملية التمكين في بعدها المادي والروحي. فالتمكين ليس عملية مادية محضة يتحقق فيها إعمار الأرض بالوسائل المادية، وإنما هو أيضاً ضمان الأمن النفسي والروحي للإنسان الممكن له في الأرض.

(2) انظر: فريدة، زمرد، مفهوم التمكين في القرآن الكريم، (الرياض: ميثاق الرباط)، ع 12، 21 مارس 2010.

مفهوم القوة وعلاقته بالتمكين

تتأسس قدرة التمكين على نقطتين أساسيتين: الأولى: أنها تتطلب القوة التي يمكنها أن تفرض التغيير، فإذا كانت القوة متوارثة بين عدد من الأفراد أو المواقع فعندئذ يتعذر حدوثها، أما الثانية: فهي افتراض أن القوة قابلة للتمدد وليست محدودة بطبيعتها، ومن ثم يغدو بمقدور البشر جميعاً حيازتها. ولتوضيح تلك النقطة ينبغي أن نعرض لماهية القوة وبعض تعريفاتها.

هناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم القوة تتفاوت فيما بينها، فهناك التعريف التقليدي الذي يشير إلى أنها تعني السيطرة على الموارد المادية والأصول المالية والفكرية والأيدولوجية وما إلى ذلك، وهناك تعريف ماكس فيبر (Max Weber) (1864-1920) الذي يرى أنها «قدرتنا على جعل الآخرين يفعلون ما نريد بغض النظر عن اهتماماتهم أو رغباتهم». وقريب من هذا تعريف كارلسبرج للقوة باعتبارها «القدرة على التنفيذ»، وتذهب جين بيكر ميللر (Jean Baker Miller) (1927-2006) إلى وجهة مغايرة حين تعرفها بأنها «القدرة على التحرك صوب التغيير أو إنتاجه»⁽³⁾.

يستشف من وراء هذه التعريفات أن القوة ليست مفهوماً إيجابياً أو حتى حيادي الدلالة، وإنما هي مفهوم محمل بالدلالات السلبية المؤسسة على الصراع من أجل الاستيلاء على الموارد والمحاولات القسرية لإحداث التغيير من دون توضيح لكيفيته أو تحديد وسائله وأدواته، وتكاد تجمع الأدبيات التي تناولت القوة على أنها تؤسس على ثلاثة مفاهيم أو معانٍ أساسية، هي: التحكم، والهيمنة، والتأثير، ويضيف البعض إليها السلطة، وهذه المعاني مستبطنة بدورها ضمن مفهوم التقوية أو التمكين باعتبار القوة المفردة الأساسية في المفهوم. كما ترفض هذه الأدبيات النظر إلى القوة بوصفها بنية ثابتة يسهل الاستحواذ عليها، وإنما ينظر إليها وفق

(3) فاطمة، حافظ، مشروع التمكين ومجالاته، موقع أون إسلام، أغسطس (آب) 2011، على الرابط الآتي:

<http://www.onislam.net/arabic/madarik/concepts/-131945 empowerment.html>

التعريفات الموسعة والمرنة بوصفها مخرجاً لعملية التفاعل بين البشر بعضهم البعض وبينهم وبين الأشياء، وبهذا المعنى هي عملية متغيرة في حد ذاتها وبمقدورها إحداث التغيير في حياة الأفراد والمجتمعات⁽⁴⁾.

عندما نعود بالزمن إلى الوراء، ونتذكر عصر الملكية في مصر الذي أنشأه محمد علي العام 1805، بعد أن تجمع مشايخ الأزهر مع الأعيان ليطلبوا من القائد الألباني محمد علي باشا (1769-1849) أن يحكمهم بعد صراع على الملك بين المماليك والعثمانيين، وبسببه حدث الاحتلال الفرنسي لمدة ثلاث سنوات، والإنجليزي سنتين، وسنتين اضطرابات، وجاء محمد علي ليؤسس دولته الحديثة ويرسل البعثات ويتوارث الملك أولاده ويأتي المتعلمون في الخارج مثل رفاة رافع الطهطاوي (1801-1873) وعلي باشا مبارك (1823-1893) وغيرهما لينقلوا كثيراً من العلوم ويترجموا كثيراً من الكتب وينقلوا أيضاً النظم السياسية بما فيها النظام الديمقراطي ليؤسس أول برلمان في مصر في منتصف القرن التاسع عشر (1866) ودون الدخول في تفاصيل كثيرة. ولكن يشب حسن البنا (1906-1949) في مصر وفيها نظام ملكي ونظام برلماني غير مستقر وأحزاب سياسية مثل الوفد والحزب الوطني ومصر الفتاة، وعلاقة الدولة المصرية بالخلافة العثمانية في الأستانة هي علاقة معنوية وأدبية لا أكثر، بل كانت تحمل معاني سلبية عند البعض وتسقط الخلافة الإسلامية (العثمانية) في تركيا على يد مصطفى كمال أتاتورك (1881-1938) ليحولها إلى علمانية متطرفة تعادي الدين. يأتي حسن البنا بأفكاره وقد تعلم من أستاذه محمد رشيد رضا (1865-1935) وكذلك قرأ لمحمد عبده (1849-1905) وجمال الدين الأفغاني (1838-1897) وكذلك المودودي (1903-1979)، ويؤسس جمعياته العام 1928 ويبدأ في بث رسائله وخطبه التي تدعو إلى فكرة الخلافة الإسلامية التي فقدت والعمل على إعادتها، ويتحدث في رسائله، عن خطوات طريقه: الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، والدولة المسلمة، والخلافة الإسلامية، وأستاذية العالم. ويركز في الحالة: نظام ملكي يشبه بالمنظور

(4) المرجع نفسه.

السياسي الملكية الدستورية، ونظام حزبي، وشعب في غالبه متدين، بل شعب يميل إلى الصوفية وحب آل البيت وزيارتهم في الموالد ليستخلص جزءاً من هذا الشعب ويضع أمامهم أهدافاً كبرى، أهمها إقامة دولة إسلامية، هم نواتها، وبعدها خلافة وبعدها أستاذية العالم، مع تدعيم تلك الفكرة بكثير من النصوص والآيات دون الدخول إلى تفاصيل الدلالات الظنية لهذه الآيات، وأيضاً النصوص الظنية من أحاديث الآحاد، فاختيار مجموعة صغرت أو كبرت ودعوتهم إلى إقامة دولة غير هذه الدولة المقامة هو تغيير لنظام الدولة سواء كان بانقلاب أو ثورة أو أي طريق آخر، ولكنه عين التمكين لمجموعة في الحكم على نظام مخالف للنظام القائم. كان شعار الجماعة في البداية هلالاً ومصحفاً، وتحول بعد ذلك إلى مصحف وسيفين وكلمة «وأعدوا» نسبة إلى الآية الكريمة: «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوا لله وعدوكم» (الأنفال الآية 60).

يقول حسن البنا في رسالة المؤتمر الخامس تحت عنوان الإخوان والقوة:

أما القوة فشعار الإسلام في كل نظمه وتشريعاته، فالقرآن الكريم ينادي في وضوح وجلاء «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوا لله وعدوكم». واستطرد ذاكراً أحاديث عدة في معنى القوة، ولكن الإخوان المسلمين أعمق فكراً وأبعد نظراً من أن تستهويهم سطحية الأعمال والفكر، فلا يغوصون في أعماقها ولا يزنون نتائجها وما يقصد منها وما يراد بها، فهم يعلمون أن أول درجة من درجات القوة هي قوة العقيدة والإيمان، ثم يلي ذلك قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدهما قوة الساعد والسلاح، ولا يصح أن توصف جماعة بالقوة حتى تتوافر لها هذه المعاني جميعاً، وأنها إذا استخدمت قوة الساعد والسلاح وهي مفككة الأوصال مضطربة النظام أو ضعيفة العقيدة خامدة الإيمان فسيكون مصيرها الفناء والهلاك. ويستطرد بعد ذلك بقوله: وبعد كل هذه النظرات والتقديرات أقول لهؤلاء المتسائلين: إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة، وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء وسينذرون أولاً، وينتظرون بعد ذلك ثم يقدمون في

كرامة وعزة ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضا وارتياح⁽⁵⁾.

ويستطرد البنّا في رسالة المؤتمر الخامس:

وفي الوقت الذي يكون فيه منكم (معشر الإخوان المسلمين) ثلاثمئة كتيبة قد جهزت كل منها نفسياً روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسماً بالتدريب والرياضة، في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم ليج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإني فاعل إن شاء الله، وصدق رسول الله القائل: «ولن يغلب اثنا عشر ألفاً من قلة»، وقد يظن من يسمع هذا أن الإخوان المسلمين قليل عددهم أو ضعيف مجهودهم، ولست أقصد هذا، وليس هذا هو مفهوم كلامي، فالإخوان المسلمون والحمد لله كثيرون، وإن جماعة يمثلها في هذا الاجتماع آلاف من أعضائها كل منهم ينوب عن شعبة كاملة لأكثر من أن يستقل عددها أو ينسى مجهودها أو يغمط حقها، ولكن أقصد إلى ما ذكرت أولاً من أن رجل القول غير رجل العمل، ورجل العمل غير رجل الجهاد، ورجل الجهاد فقط غير رجل الجهاد المنتج الحكيم الذي يؤدي إلى أعظم الربح بأقل التضحيات⁽⁶⁾.

ويتحدث البنّا في الرسالة نفسها تحت عنوان «الإخوان المسلمون والحكم».

فالإخوان المسلمون يسيرون في جميع خطواتهم وأمالهم وأعمالهم على هدي الإسلام الحنيف كما فهموه، وكما أبانوا عن فهمهم هذا في أول هذه الكلمة. وهذا الإسلام الذي يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد. وقديماً قال الخليفة الثالث (رضي الله عنه): «إن الله ليزغ بالسلطان ما لا يزغ بالقرآن»، وقد جعل النبي (صلى الله عليه وسلم) الحكم عروة من عرى الإسلام. والحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم.

(5) مجموعة رسائل حسن البنّا، مؤسسة اقرأ، 2012، ص149.

(6) المرجع نفسه، ص151.

وعلى هذا، فالإخوان المسلمون لا يطلبون الحكم لأنفسهم، فإن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل العبء وأداء هذه الأمانة والحكم بمنهاج إسلامي قرآني، فهم جنوده وأنصاره وأعوانه، وإن لم يجدوا فالحكم من مناهجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدي كل حكومة لا تنفذ أوامر الله. وكلمة لا بد أن نقولها في هذا الموقف: هي أن الإخوان المسلمين لم يروا في حكومة من الحكومات التي عاصروها ولا الحكومة القائمة ولا الحكومة السابقة ولا غيرهما من الحكومات الحزبية من ينهض بهذا العبء أو من يبدي الاستعداد الصحيح لمناصرة الفكرة الإسلامي⁽⁷⁾.

واضح من كلام حسن البنّا أنه يطلب الحكم تحت مزاعم الحكم الإسلامي الذي لا تنفذه الحكومات وأنه أصل من الأصول وأنه عروة من عرى الإسلام، وما التمكين إلا الحكم والسيطرة والسطوة، وهذا ما أكده بوضوح حسن البنّا، ولكنه كان يؤكد دائماً على الوقت المناسب، وعلى العدد المجهز لذلك، وأيضاً يقول «وسيعملون لاستخلاصه» بما تحتوي عليه هذه الكلمة من قوة وانتزاع بادعاء أن الحكومة لا تنفذ أوامر الله، ويؤكد بعد ذلك أنهم لم يروا في الحكومات السابقة والحالية من يقوم بهذا العبء، مما يؤكد أن الحكومة والدولة هي هدفهم الكبير، وهو قادم لا محالة. هذا الكلام قيل العام 1938. ونحن نؤكد بذلك أن فكرة التمكين لم تكن فكرة مستحدثة أسس لها خيرت الشاطر وأعوانه، ولكنها فكرة قديمة موجودة لدى المؤسس الأول حسن البنّا.

يقول مسعد خيرى إنه في العام 1945 كان قد بلغ عدد الأعضاء العاملين في مصر وحدها نصف مليون، والأعضاء المنتسبين والمؤازرين أضعاف هذا العدد، أما عدد شعبهم في مصر وحدها فبلغ ألفي شعبة، وفي السودان حوالي خمسين شعبة، عدا شعبهم في معظم البلدان العربية والبلاد الإسلامية وفي أوروبا وأمريكا، ولهذا لقيت الجماعة مقاومة في غاية العنف من قبل الحكومات التي وليت الحكم بعد الحرب العالمية الثانية⁽⁸⁾.

(7) المصدر نفسه، ص 159.

(8) مسعد، خيرى، الإخوان ببساطة، مؤسسة بداية، ص 29.

مع العلم بأن الجمعية في هذا الوقت كانت مُشهرة، ويعني ذلك أن هذا الرقم ربما يكون أقرب إلى الدقة من واقع السجلات، وليس أمراً تقديرياً كالذي نتحدث عنه اليوم.

وفي رسالة التعاليم يتحدث البنا عن الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم وإصلاح الحكومة حتى تكون إسلامية بحق وبذلك تؤدي مهمتها كخادم للأمة وأجير عندها وعامل على مصلحتها، والحكومة إسلامية ما كان أعضاؤها مسلمين مؤدبين لفرائض الإسلام غير متجاهرين بعصيان، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه ولا عبرة بالشكل الذي تتخذه ولا بالنوع، مادام موافقاً للقواعد العامة في نظام الحكم الإسلامي.

يتحدث أيضاً عن إعادة الكيان الدولي للأمة الإسلامية، بتحرير أوطانها وإحياء مجدها وتقريب ثقافتها وجمع كلمتها، حتى يؤدي ذلك كله إلى إعادة الخلافة المفقودة والوحدة المنشودة.

ويتحدث أيضاً عن أستاذية العالم بنشر دعوة الإسلام في ربوعه: «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» (الأنفال - 39)، «ويأبي الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون» (التوبة - 32). وليس في الدنيا جهاد لا تضحية معه، ولا تضييع في سبيل فكرتنا تضحية، وإنما هو الأجر الجزيل والثواب الجميل ومن قعد عن التضحية معنا فهو آثم «إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم...» (التوبة - 111)، «قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم...» (التوبة - 24)، «ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب» (التوبة - 120)، «فإن تطيعوا يؤتكم الله أجراً» (الفتح - 16).

هكذا، وكأن حسن البنا يتحدث عن دين جديد، ويستدعي آيات قرآنية ذكرت للرسول (عليه الصلاة والسلام) عن الإسلام الأول الذي كان يدعو إليه، ويقول بكل وضوح: من قعد عن التضحية معنا فهو آثم. فهو -إذن- لا يتحدث عن فكرة عابرة لشخص أو لداعية يدعو إلى الله في العموم، ولكنه يتحدث عن دعوة خاصة، من أصولها الحكم، وأنها تتطلب جهاداً وقتالاً: «ومن لا يقاتل معنا فهو آثم»! وكأنه

يتحدث عن دين جديد هو مكلف بتبليغه للعالم، بل ليس التبليغ فقط، بل السيطرة السياسية والعسكرية على العالم أجمع ليجبره على هذا الأمر، وهي فكرة «أستاذية العالم» بعد الخلافة الإسلامية، وكأن الدين لم يكتمل بموت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً». ولكن الخلافة أكملت المشوار إلى نقطة (من وجهة نظره) ولكنها لم تكملها، وكأن الله انتدبه ليعيد الخلافة ثم يكمل المشوار الذي لم يكمله الصحابة والتابعون وتابعوهم ليحقق هو مراد الإسلام - كما يظن - للسيطرة على العالم أجمع.

نتقل لكلام سيد قطب (1906 - 1966) في كتابه «في ظلال القرآن». في مقدمة سورة الأنفال، وللعلم فهي من السور المهمة التي تدرس في أسر الإخوان وكتائبهم وربما يُعاد دراستها مرات عدة لتأكيد ما بها من معان وأفكار، يقول قطب: «إن هذا الدين ليس إعلاناً لتحرير الإنسان العربي! وليس رسالة خاصة بالعرب! إن موضوعه هو الإنسان ومجاله هو الأرض، كل الأرض، وهذا الدين يريد أن يرد العالمين إلى الله، وأن ينتزعهم من العبودية لغيره، والعبودية الكبرى في نظر الإسلام هي خضوع البشر لأحكام يشرعها لهم ناس من البشر. وهذه هي العبادة التي يقرر أنها لا تكون إلا لله، وأن من يتوجه بها لغير الله يخرج من دين الله مهما ادعى أنه في هذا الدين»⁽⁹⁾.

لاحظ قوة العبارات التي يستخدمها سيد قطب «من يخضع لأحكام» (يقصد قوانين أو نظاماً أياً كانت) فهي عبودية لغير الله، وأنه يخرج من دين الله مهما ادعى أنه من هذا الدين.

يستطرد قطب «إن الإسلام كما قلنا إعلان عام لتحرير الإنسان من العبودية للعباد. فهو يهدف ابتداءً إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمة البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان... ثم يطلق الأفراد بعد ذلك أحراراً... ولكن هذه الحرية ليس معناها أن يجعلوا إلههم هواهم، أو أن يختاروا بأنفسهم أن يكونوا

(9) في ظلال القرآن، دار الشروق، 1982، الطبعة العاشرة، ص 1434.

عبيداً للعباد! وأن يتخذوا بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله. إن النظام الذي يحكم البشر في الأرض يجب أن تكون قاعدته العبودية لله وحده، وذلك بتلقي الشرائع منه وحده⁽¹⁰⁾.

علامات التعجب ليست من عندي، ولكنها من عند سيد قطب، والكلمات بما تحتوي من غموض، وعدم وضوح معنى الحاكمية للبشر والحاكمية لله، وما هو النظام الذي يحكم البشر وقاعدته العبودية لله وحده، وتلقي الشرائع منه وحده، ففي النهاية نحن بشر استخلفنا الله في هذه الأرض لنعمرها وأعطانا عقولاً نفكر بها، وأرسل لنا رسلاً وأنبياءً لهدايتنا، وانتهى عصر الرسل بالرسالة الخاتمة، وتركنا ننظم أمورنا الدنيوية من منطلق «أنتم أعلم بشؤون دنياكم» نضع قوانين للمرور، ونظاماً للتعليم، ونظاماً للصحة، ونظاماً للزراعة، وكذلك الصناعة والسياحة والنظام البنكي والبورصة وقوانين تحكم وتنظم دواوين الدولة المختلفة، وربما نأخذ بنظام برلماني أو رئاسي أو ملكي أو مختلط كل حسب ظروفه وأحواله، وابتكرت الحضارة الغربية فكرة السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية وربما جعلوهم بعد ذلك أربعة بعد أن أضافوا الإعلام والصحافة كجهة رقابية أيضاً مؤثرة وأخذت بها دول كثيرة ومنها مصر، وفي النهاية سيظل البشر يفكرون ويحاولون الوصول للأفضل والتجربة والخطأ هي سبيلنا في الحياة لتلمس الطريق.

ويستطرد سيد قطب قائلاً: «على النحو المتقدم. ندرك حتمية الانطلاق الحركي للإسلام في صورة الجهاد بالسيف إلى جانب الجهاد بالبيان، وندرك أن ذلك لم يكن حركة دفاعية - بالمعنى الضيق الذي يفهم اليوم من اصطلاح (الحرب الدفاعية). كما يريد المهزومون أمام ضغط الواقع الحاضر... وإذا لم يكن بد من أن نسمي حركة الإسلام الجهادية حركة دفاعية، فلا بد أن نغير مفهوم كلمة (دفاع) ونعتبره دفاعاً عن الإنسان ذاته ضد جميع العوامل التي تقيد حريته وتغوق تحرره... وبهذا التوسع في مفهوم كلمة (الدفاع) نستطيع أن نواجه حقيقة بواعث الانطلاق الإسلامي في الأرض بالجهاد، ونواجه طبيعة الإسلام ذاتها، وهي إعلان عام لتحرير

(10) المرجع نفسه، ص 1435.

الإنسان من العبودية للعباد، وتقرير ألوهية الله وحده وربوبيته للعالمين، وتحطيم مملكة الهوى البشري في الأرض، وإقامة مملكة الشريعة الإلهية في عالم الإنسان.

فالإسلام حين يسعى إلى السلم، لا يقصد تلك السلم الرخيصة، وهي مجرد أن يأمن على الرقعة الخاصة التي يعتنق أهلها العقيدة الإسلامية، إنما هو يريد السلم التي يكون الدين فيها كله لله، أي تكون عبودية الناس كلهم فيها لله.

المهزومون هم من يقفون عند حدود الدفاع لتأمين الحدود قال تعالى: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون». ويفسر سيد قطب هذه المعاني قائلاً: «إنها مبررات تقرير ألوهية الله في الأرض، وتحقيق منهجه في حياة الناس. ومطاردة الشياطين ومناهج الشياطين، وتحطيم سلطان البشر الذي يتعبد الناس، والناس عبيد لله وحده، ولا يجوز أن يحكمهم أحد من عباده بسلطان من عند نفسه وبشريعة من هواه ورأيه»⁽¹¹⁾.

ما يقوله سيد قطب في قمة الخطورة، فهو يتحدث عن شريعة الله وكأنها نصوص واضحة جلية قطعية الثبوت والدلالة، تتحدث في كل شؤون الحياة، وعلينا أن نتبعها وإلا أصبحنا عبيداً للبشر من دون الله، وهو يتجاوز فكرة المحكم والمتشابه، ويتجاوز العام والخاص، والمطلق والمقيد، والضرورات والحاجيات، والتحسينات التي تحدث عنها الشاطبي، ويتجاوز فكرة القطعي والظني من حيث الثبوت والدلالة، ويتجاوز أموراً كثيرة تجعل للبشر مساحة كبيرة من الحركة لتحديد مساهمهم البشري، مما يجبرنا على تسليم أنفسنا له ولجموعته لاستنطاق الآيات والنصوص وتمكنه وجماعته من احتكار فكرة تفسير الدين تحت شعار «حاكمية الله وشريعة الله» لا آراؤه الشخصية وتفسيره الشخصي لتلك الشرائع. ويستنطق آية: «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر» على أنها أمر من الله بمحاربة العالم أجمع حتى يخضع لمجموعة تحتكر حاكمية الله، وهو استدعاء في قمة الخطورة، وفيه إساءة

(11) في ظلال القرآن، دار الشروق، 1982، الطبعة العاشرة، ص1436.

كبيرة للدين الإسلامي تخرجه من كونه رحمة للعالمين إلى حرب وقتال وقتل للعالمين.

ويستطرد سيد قطب: «الانطلاق بالمنهج الإلهي تقوم في وجهه عقبات مادية من سلطة الدولة، ونظام المجتمع وأوضاع البيئته... وهذه كلها هي التي ينطلق الإسلام ليحطمها بالقوة. كي يخلوله وجه الأفراد من الناس.

يتمثل هذا الوجود في تجمع تنظيمي حركي تحت قيادة جديدة غير قيادات الجاهلية، وميلاد مجتمع مستقل متميز لا يعترف لأحد من البشر بالحاكمية، لأن الحاكمية فيه لله وحده... وهذا صراع طبيعي بين وجودين لا يمكن التعايش بينهما طويلاً⁽¹²⁾.

هذا الكلام يعبر فيه سيد قطب بكل صراحة عن فكرته وعن طبيعته الحركية، ويتحدث عن الصراع الطبيعي بين وجودين لا يمكن التعايش بينهما طويلاً.

ويستطرد سيد قطب: إن المعسكرات المعادية للإسلام قد يجيء عليها زمان تُؤثّرُ فيه ألا تهاجم الإسلام، إذا تركها الإسلام تزاول عبودية البشر للبشر داخل حدودها الإقليمية، ورضي أن يدعها وشأنها ولم يمد إليها دعوته وإعلانه التحريري العام... ولكن الإسلام لا يهادنها، إلا أن تعلن استسلامها لسلطانها في صورة أداء الجزية، ضماناً لفتح أبوابها لدعوته بلا عوائق مادية من السلطات القائمة.

وعبادة الله وحده لا تتحقق - في التصور الإسلامي وفي الواقع العملي - إلا في ظل النظام الإسلامي.

والإسلام ليس مجرد عقيدة، إنما هو منهج يتمثل في تجمع تنظيمي حركي يزحف لتحرير كل الناس، والتجمعات الأخرى لا تمكنه من تنظيم حياة رعاياها وفق منهجه هو، ومن ثم يتحتم على الإسلام أن يزيل هذه الأنظمة بوصفها معوقات للتحرر العام.

(12) المرجع نفسه، ص 1441.

فإذا كف الله أيدي الجماعة المسلمة فترة عن الجهاد فهذه مسألة ختلة لا مسألة مبدأ، مسألة مقتضيات حركة لا مسألة مقررات عقيدة.

بل الأمر أن الإسلام فكرة انقلابية ومنهاج انقلابي يريد أن يهدم نظام العالم الاجتماعي بأسره ويأتي بنيانه من القواعد، ويؤسس بنيانه من جديد حسب فكرته ومنهاجه العملي. ومن هنا تعرف أن لفظ «المسلم» وصف للحزب الانقلابي العالمي الذي يكونه الإسلام وينظم صفوفه ليكون أداة في إحداث ذلك البرنامج الانقلابي الذي يرمي إليه الإسلام، ويطمح إليه ببصره، والجهاد عبارة عن الكفاح الانقلابي عن تلك الحركة الدائبة المستمرة التي يقام بها للوصول إلى هذه الغاية، وإدراك هذا المبتغى⁽¹³⁾.

هذا الكلام يصرح به سيد قطب ويصف الإسلام بأنه جاء ليقهر الناس على عبادة الله، ولم يكن الإسلام كذلك أبداً، فقد جاء للحرية، «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، وإذا كان قد سمح بحرية الكفر فمن الأولي ما دون ذلك من شرائع، ناهيك عن اجتهادات بشر مسلمين يدعون أن أفكارهم ورؤاهم هي من عند الله، وآيات كثيرة في القرآن تتحدث عن الحرية: «لست عليهم بمسيطر» (الغاشية - 22)، «إِنَّ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ» (الشورى - 48).

ويضيف سيد قطب: إن إعلان ربوبية الله وحده للعالمين معناها: الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها وأنظمتها وأوضاعها، والتمرد الكامل على كل وضع في أرجاء الأرض الحكم فيه للبشر بصورة من الصور، أو بتعبير آخر: مرادف الألوهية فيه للبشر في صورة من الصور.. ذلك أن الحكم الذي مرد الأمر فيه إلى البشر، ومصدر السلطات فيه هم البشر، هو تأليه البشر. إن هذا الإعلان معناه انتزاع سلطان الله المغتصب وردة إلى الله، وطرد المغتصبين له، الذين يحكمون الناس بشرائع من عند أنفسهم فيقومون منهم مقام الأرباب، ويقوم الناس منهم مقام العبيد... إن معناه تحطيم مملكة البشر لإقامة مملكة الله في الأرض... أو

(13) المصدر نفسه، 1434.

بتعبير القرآن الكريم: «وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله».

وقيام مملكة الله في الأرض، وإزالة مملكة البشر، وانتزاع السلطان من أيدي مغتصبه من العباد ورده إلى الله وحده، وسيادة الشريعة الإلهية وحدها، وإلغاء القوانين البشرية.

والمهزومون روحياً وعقلياً ممن يكتبون عن «الجهاد الإسلامي»، ليدفعوا عن الإسلام هذا الاتهام يخلطون بين منهج هذا الدين وبين النص على استنكار الإكراه في العقيدة، وبين منهجه في تحطيم القوى السياسية المادية التي تحول بين الناس وبينه. ويتحدث عن سمات الاجتهاد الإسلامي فيقول:

السمة الأولى: للجهاد الإسلامي أنها تواجه جاهلية اعتقاد تصورية، تقوم عليها أنظمة واقعية عملية تسندها سلطات ذات قوة مادية وعلى الحركة أن تواجهه بالقوة والجهاد لإزالة الأنظمة والسلطات القائمة عليها، تلك التي تحول بين جمهرة الناس وبين التصحيح بالبيان للمعتقدات والتصورات، وتخضعهم بالقهر والتضليل وتعبدهم لغير ربهم الجليل.

السمة الثانية: بعد تحطيم الأنظمة السياسية الحاكمة، أو قهرها حتى تدفع الجزية وتعلن استسلامها والتخيلية بين جماهيرها وهذه العقيدة، تعتنقها أولاً تعتنقها بكامل حريتها .

كذلك تحدث الأمين العام الأسبق للجماعة الإسلامية في لبنان فتحي يكن (1933-2006) عن فكرة التمكين وفكرة الدعوة السرية والدعوة العلنية، وتحدث عن التمكين وعن نسب معينة لمرحلته ذكر منها 10% من الشعب تكون أسر إخوانية و60% من الشعب متعاطفة ومؤيدة للفكرة بحيث يصل بالمجموع إلى 70% من الشعب ومن الطريف أن قبض على أحد أصدقائنا وناقشه ضابط أمن الدولة في هذه النسب. وقد كان الجيل الجديد من أمن الدولة أكثر ثقافة واطلاعاً، بل ربما يكون حفظهم لأدبيات الجماعة أكثر من أفراد الجماعة أنفسهم. المهم: سأله ضابط أمن

الدولة «وصلتوا لكam دلوقتي يا أيمن؟»، فرد أيمن وقد كان خفيف الظل: «دلوقتي ياباشا وصلنا لـ80%»، مما جعل ضابط أمن الدولة ينظر له نظرات ما بين الغضب والتعجب. وفتحي يكن لمن لا يعرفه هو من أهم منظري الحركة وكانت كتبه تدرس في أسر الإخوان، ولكنه اختلف معهم وبدأ في انتقادهم في التسعينيات، مما جعلهم يخرجون كتبه من المناهج. وكتبت زينب الغزالي أيضاً في كتابها «أيام من حياتي» عن فكرة الدعوة السرية التي تمتد لثلاثة عشر عاماً كما فعل الرسول (عليه الصلاة والسلام) في الدعوة السرية⁽¹⁴⁾.

نتقل إلى اللحظة الراهنة ونحن بعد 30 يونيو (حزيران) 2013، وخروج الإخوان من الحكم، ودخول قياداتهم السجون، ومشهد شديد الاحتقان نحاول أن نفهمه بعد جولتنا في أفكار حسن البنا وكذلك سيد قطب وفتحي يكن وزينب الغزالي، وكلامهم الواضح عن الحكم والسيطرة وانتهاء هذا الكلام داخل سجون عبدالناصر. ولكن في سبعينيات القرن الماضي خرج الإخوان مرة أخرى من السجون وفتح لهم السادات المجال للعمل بالضوء الأخضر لمحاصرة الناصريين والشيوعيين في الشارع المصري، ولا أعلم لماذا لم يسمح لهم السادات بالعمل العلني الشرعي! ربما كان أفضل لو فعل ذلك على الأقل لم يكن ليؤسس جيل السبعينيات على عنقودية التنظيم الخاص لمشهور وعزت في صورته القطبية. المهم أن الجماعة انتشرت بشكل كبير وشاركت في انتخابات مجلس الشعب 1984 و1987 وكذلك 1990 وقاطعت في 1995 وشاركت في 2000 و2005 وكذلك في 2010 وتفاوتت العضوية بين 4 في العام 1984 و37 في العام 1987 وعضو واحد فقط في العام 1990، وزاد العدد في العام 2005 ليصل إلى 88 عضواً، وكذلك دخلت انتخابات اتحادات الطلاب وسيطرت على معظم الجامعات وكذلك أندية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ودخلت معظم النقابات وسيطرت على معظمها، بل تطرقت إلى النوادي الاجتماعية ومراكز الشباب والساحات والجمعيات وكل شيء في مصر تقريباً، واخترقت مؤسسات الدولة كلها بما فيها الجيش والشرطة والقضاء، وإن كان الجيش والشرطة بأعداد قليلة

(14) كتاب أيام من حياتي، دراسة وتقديم عمرو فاروق، دار كنوز، ص23.

لأنهم يجب تجنيدهم قبل انتهاء الثانوية العامة، أما القضاء فأمامك فترة الجامعة وبعدها ربما بعامين أو أكثر حتى يتم ترشيحه للنيابة فكان عددهم أكثر، وربما اتضح هذا بعد ذلك في مشهد «قضاة من أجل مصر» وكذلك النائب العام طلعت عبدالله. وبالعودة قليلاً إلى العام 1991 نجد «قضية سلسبيل»، حيث تم القبض على خيرت الشاطر وضبطت تشكيلات الجماعة كلها بمستويات عضويتها على جهاز الكمبيوتر، وكذلك بما يسمى «خطة التمكين» أو «خطة فتح مصر»، وإن كان الأمن - في حينها - أنكرها عندما نشرها الكاتب حمدي رزق في جريدة المصور، ولكني أتفهم ذلك في ضوء التنسيق الذي كان قائماً في هذا الوقت بين الإخوان والدولة ولا تريد الدولة أن يدخل الإعلام عنصرَ ضغطٍ يعوق هذا التنسيق، وإن كانوا قد قبلوا بتشويه الجماعة إعلامياً، ولكنهم لم يكونوا يسمحوا بدور أكبر من ذلك، فهم مازالوا يحتاجون للجماعة للقيام بأدوار أخرى داخلية وخارجية، فقد كانوا فزاعة للغرب في هذا الوقت، أو كان يظن النظام ذلك، وفي الوقت نفسه كانوا مبرراً لتأجيل الديمقراطية في الداخل واستمرار قانون الطوارئ ويقومون بهدف آخر هو التمديد في الفراغ السياسي لمحاصرة أكثر للأحزاب الليبرالية واليسارية في الشارع المصري، حتى لا تكون استحقاقات الديمقراطية مطلباً مهماً لدى الداخل والخارج.

وقد تطرق الكاتب حمدي رزق في كتابه «فتح مصر»، الذي كتبت مقالاته قبل ذلك في جريدة المصور، عما يسمى بـ«وثيقة فتح مصر»، والذي تحدثت فيه الوثيقة بوضوح عن فكرة وصول عدد الأعضاء إلى 3 ملايين عضو، ووصول المتحمسين للفكرة والمرحبين بها من الشارع المصري إلى 50٪ (كمستهدف للحركة وليس واقعاً على الأرض). وتحدثت بشكل واضح عن الاتحادات والنقابات والمجالس التشريعية واختراق مؤسسات الدولة بما فيها السيادية، وتحدثت الوثيقة عن الاقتصاد وضرورة الاستثمار في مؤسسات اقتصادية كبيرة، وكذلك الاستثمار خارج مصر والافادة من المصريين الموجودين بالخارج. وتحدثت الوثيقة أيضاً عن التعامل مع المسيحيين واليهود وتحييدهم. ولا ننسى كم الإرهاب الذي حدث للمسيحيين عندما جاءت حادثة الاتحادية وتم الاعتداء على شباب الثورة، وخصوصاً من كان مسيحياً منهم، وتم معرفته من طريق البطاقة الشخصية أو الصليب المدقوق على اليد، وتم

التصريح من البلتاجي والشاطر بأن 80% من المتظاهرين من المسيحيين لإرهابهم ومنعهم من الخروج، وتم تحذير صريح للبابا تواضروس قبل 30 يونيو (حزيران) من على منصة رابعة من خروج المسيحيين في التظاهرات. ولا ننسى تصريح عصام العريان عن اليهود، وأن اليهود المصريين من حقهم الرجوع إلى مصر مرة أخرى، هذا التصريح الذي أثار جدلاً كبيراً، تعليقاً على ما تضمنته الوثيقة من تحييد القوى ومنها المسيحيون واليهود، وقد كتب تقرير عن الكتاب مؤخراً قبل أربعة أشهر من عزل مرسي ومما جاء فيه أيضاً:

مرحلة التمكين اقتربت، فبعد مرور ثمانية أشهر فقط على وصول الإخوان إلى سدة الحكم عين الرئيس مرسي خلالها بالأمر المباشر ثمانية وزراء وخمسة محافظين وثمانية في مؤسسة الرئاسة، ونجح رجال جماعته في اختراق مفاصل 20 وزارة من خلال تعيين مستشارين للوزراء ومتحدثين إعلاميين ورؤساء للقطاعات ومديرين لمكاتب الوزراء، إضافة إلى تعيين 5 نواب محافظين، و12 رئيس حي ومركز، و13 مستشاراً للمحافظين. وقد سلم الدكتور يونس مخيون رئيس حزب النور ملفاً يضم الدفعة الأولى من نحو 13 ألف وظيفة تحصّل عليها الإخوان خلال سبعة أشهر، وهو دليل كاف على تحرك قافلة التمكين في الأرض على نحو متسارع⁽¹⁵⁾.

هذا الكلام قبل شهر يونيو (حزيران)، ولا ننسى حركة المحافظين الأكثر غباء في العالم من الناحية السياسية التي صدرت قبل 30 يونيو (حزيران) بأيام لتثبت سبعة محافظين آخرين منتمين للإخوان في أخطر سبع محافظات معارضة، من بينها البحيرة والمنوفية.

وعن مساعي الإخوان لـ«التمكين» قال الخبير في مركز الأهرام للدراسات محمود حمدي أبو القاسم: إن هذا المسعى ظهر واضحاً عندما قرر الرئيس «مأسسة» منصب الرئاسة، وراح يختار نوابه ومساعديه ومستشاريه، حيث اختار

(15) حمدي رزق في كتابه يكشف خطة الإخوان للتمكين من مفاصل مصر!

بعضاً من الأكاديميين والإعلاميين والخبراء، غير مدرك للفوارق الكبيرة بين السياسي المتمرس المعجون بثقافة الشارع، وبين عالم الأفكار والتنظير البعيد من واقع الناس وحياتهم ومعاشهم، وبدا غير معني بتوسيع المشاركة في المسؤولية من جانب أصحاب الثقل الجماهيري والتأثير الفعلي على الأرض، وأبعد الثوار أو زملاء المعارضة للنظام السابق عن المشاركة في السلطة في خطأ سياسي فادح ظهرت آثاره فيما بعد سواء في قراراته التي تراجع عنها أو في تهميشه لكل هؤلاء الذين اختارهم لمساعدته، ورجوعه إلى جماعته.

وأضاف أبو القاسم أن جماعة الإخوان وهي في سبيل التمكين لنفسها في السلطة ضيقت المشروع الوطني الحامل لأهداف الثورة، ومن ثم تحالفت مع بعض التيارات واستغلتها لتمرير مشروعها وأهدافها، وهذا كان له مردود على الجماعة من جهتين، الأولى: أنه لم تكن هناك حدود فاصلة لدى عموم الناس بين أي من هذه الأطراف الإسلامية، ومن ثم انعكست ممارسات بعض الدعاة وبعض غلاة الإسلاميين في ظل التوظيف الإعلامي السيئ على التيار الإسلامي ككل، وعلى الإخوان بالأخص، خصوصاً أن ضرورات التحالف فرضت عدم قدرة الإخوان على الفكك من القيود والمواقف التي عززت الاتهامات لدى قطاعات عريضة من المصريين وأثارتهم ضد الإخوان، خصوصاً عند مناقشة بعض القوانين في مجلس الشعب المنحل أو داخل الجمعية التأسيسية عند مناقشة نصوص الدستور، كما أن هذا التحالف في اتجاه ثان مع مرور الوقت أصابه خلل لأنه كان قائماً على الاستغلال؛ لذا انفضت الشراكة بين السلفيين أو حزب النور والإخوان مؤخراً.

عن مستقبل الإخوان بعد عزل الرئيس محمد مرسي، يرى أبو القاسم أن الدولة العميقة الراضية لحكم الإخوان نجحت في استغلال حال الاستياء الشعبي من أداء جماعة الإخوان المسلمين وقادت إلى عزل الرئيس «الإخواني»، وبات المستقبل غامضاً أمام عودة الإخوان إلى المشهد السياسي وربما يمتد الوضع إلى كل فصائل تيار الإسلام السياسي، ولكن على الرغم من ذلك ما زال الإخوان أقوى فصيل سياسي في الساحة السياسية، ويجب ممارسة الضغط عليهم ليكونوا أكثر تفاعلاً وديمقراطية؛

لأن إقصاءهم وإبعادهم يضر بمصر ويضر بعملية التحول الديمقراطي المنشود⁽¹⁶⁾.

وفي العام 1991 وبالتحديد في شهر سبتمبر (أيلول)، اجتمع قادة التنظيم العالمي، المعروف إعلامياً بـ«التنظيم الدولي»، في مدينة إسطنبول بتركيا، وتقدم الحاج مصطفى مشهور المعروف حركياً آنذاك باسم «أبو هاني» باقتراح إلى هيئة المكتب حمل عنوان «إعادة تقويم المرحلة الماضية من عمر التنظيم العالمي»، والتي كانت قد وصلت إلى ما يقرب من عشر سنوات. انقسمت الورقة إلى خمسة أقسام، رئيسية هي: فكرة التنظيم العالمي، أهدافه، وسائله، سلبيات العمل في الفترة الماضية، الاقتراحات والتوصيات وجاء في البند الثالث، ما يتعلق بالوسائل، ما يلي: «ويرى بعض الإخوة أنه بعد مرور ما يزيد على عشر سنوات من عمر التنظيم العالمي ومغالة الأنظمة في حرب الجماعة والوقوف بشكل عام أمام أي توجه إسلامي صحيح (لاحظوا معي هنا أن التنظيم في مصر لم يكن قد تعرض لأي مضايقات من أي نوع بعد) فإن هناك وجهاً آخر لوسائل التغيير لا بد من إعادة النظر فيه وتجليته للوصول إلى رؤية شرعية محددة لوسيلة من أهم وسائل التغيير داخل مجتمعنا، انطلاقاً من ثوابت فكر حسن البنا، ونستطيع أن نلاحظ أن البنا قد اختار وسيلة بعينها في الأجواء الليبرالية التي كانت تحيط به، وهي النضال الدستوري ولكنه لم يغلّق باب الخيارات الأخرى التي قد تحتاجها الحركة للتغيير النهائي، ومن أجل ذلك نستطيع أن نقول: إن المعالم النظرية للمشروع الحركي الإخواني قد تبلورت في صورة أقرب إلى النضج، ولكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن أي نظرية في العلوم الإنسانية يمكن أن تصل إلى صياغتها النهائية، بل يظل الباب مفتوحاً للمراجعة والتقويم.

إن البنا قد قام بما يلي للعمل على فكرة التمكين:

1- دراسة الواقع المحيط وتحديد المشكلة المطلوب علاجها.

2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للحركة.

(16) عبدالله، حشيش، صحيفة المدينة، أغسطس (آب) 2013، على الرابط الآتي:

<http://www.al-madina.com/node/469855>.

3- تحديد وسائل التغيير وحصرها في الآتي:

أ- وسائل التغيير المباشرة: النضال الدستوري - الانقلاب العسكري - الثورة المسلحة.

ب- وسائل التغيير غير المباشرة: العمل الجماهيري ونشر الفكرة.

4- بناء أجهزة الحركة المناسبة للتغيير: التنظيم الخاص، التنظيم العسكري، الشُعَب، الجهاز التربوي، الجهاز الإعلامي، المؤسسات الاقتصادية.

وحدد لذلك ثلاث طرق هي:

1- الاحتواء: عبر توظيف أجهزة النظام لتحقيق أهداف الجماعة.

2- التعايش: بالعمل على التأثير في الواقع المحيط بما يجعل النظام حريصاً على استمرار وجود الإخوان.

3- التحييد: عبر إشعار النظام بأن الجماعة لا تمثل خطراً عليه⁽¹⁷⁾.

وقد ظهر جلياً الخطوات والطرق التي وضعها البنا للتمكين خلال الفترة القصيرة لحكم الإخوان وذلك من طريق:

- الانتشار في طبقات المجتمع الحيوية والقدرة على تحريكها.

- الانتشار في المؤسسات الفاعلة (ويقصدون بها الجيش والشرطة).

- التعامل مع القوى الأخرى.

(17) موقع المحظورة على الرابط الآتي:

http://www.alma7zora.com/05/2012/blog-post__5998.htm l

- وأخيراً الافادة من البعد الخارجي⁽¹⁸⁾.

فهذه الوثيقة التي وضعها البنا للتمكين توضح الشكل الانقلابي الذي يعده الإخوان للسيطرة على نظام الحكم والوصول إلى مرحلة إدارة الدولة، أو ما اصطلح على تسميته في تلك الوثيقة الخطرة بـ«الاستعداد للمهام المستقبلية».

تشير الوثيقة إلى أن: «المحافظة على الحالة من التمكين التي يصل إليها المجتمع تتطلب ضرورة امتلاك القدرة على إدارة الدولة لمواجهة احتمال اضطرابنا لإدارة الدولة بأنفسنا، وفي الوقت ذاته ستؤدي حالة التمكين إلى تكالب القوى المعادية الخارجية. لذا؛ كان لابد من الاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال أن يكون لدينا (الإخوان) رؤية لمواجهة التحديات، سواء من حيث امتلاك الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والقدرة على تطويرها، وهذا يتطلب إعداد البناء الداخلي بما يتواءم مع متطلبات المرحلة، ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد الذي اصطلحت الوثيقة على تسميته بـ«الكفاءة».

وتضيف الوثيقة أن: «هذا يمثل التحدي العملي لتحقيق الخطة بأهدافها المختلفة؛ مما يستوجب التعامل مع جزئيات البناء الداخلي لتطويرها كي تتوافق مع طبيعة المرحلة القادمة، سواء من حيث الرؤية أو التكوين للأفراد أو البناء الهيكلي على النحو الآتي: فعلى صعيد الرؤية، وهي أحد أهم أضلاع مثلث مرحلة الكفاءة، فإن هذا يتطلب توحيد توجهات الصف في اتجاه البناء والتغيير؛ لذا لابد من استيعاب كامل من قبل الصف (العناصر الإخوانية) لقضية التغيير ووضوح كامل للتوجهات حتى لا تواجه الخطة بالمقاومة السلبية من الداخل، وضرورة البدء بطرح قضية التغيير للحوار على جميع المستويات من أجل أن يتفاعل ويكون عامل المشاركة دافعاً لإثارة كوامن الفكر والمبادرة وتجسيد القضية». وهنا يُطرح السؤال: لماذا يتوقع خيرت الشاطر مقاومة من الداخل لقضية التغيير؟ لأن ما طرح من قبل، وهو عين

(18) الرابط نفسه:

- http://www.alma7zora.com/05/2012/blog-post__5998.html

ما تم الاتفاق عليه بين التلمساني ومبارك فور الإفراج عن الأول من السجن، لم يكن يحتوي السعي في طريق تغيير النظام أو الانقلاب عليه، وسارت في هذا الاتجاه جميع برامج التربية داخل الجماعة، لذلك توقع الشاطر حدوث بلبله داخل الصف (الجماعة) عندما يتم تغيير اتجاه البوصلة بشكل قد يؤدي إلى انقلاب مركب الجماعة في مغامرة غير محسوبة العواقب، وهو عين ما قال به قادة في الجماعة، من أمثال عبد المنعم أبو الفتوح وأبو العلا ماضي وعصام سلطان (الذين تم الإطاحة بهم واحداً تلو الآخر من الجماعة بتعليمات من خيرت الشاطر)، بعد اكتشافهم خطة التمكين، التي وضعها الشاطر «سراً» بتوجيهات خاصة من الحاج مصطفى مشهور نائب المرشد العام للتنظيم الدولي رسمياً، والمرشد العام للتنظيم على صعيد الواقع الفعلي⁽¹⁹⁾.

نلاحظ بعد صعود الإخوان للسلطة وخصوصاً بعد حصولهم على منصب الرئيس واختيار هشام قنديل رئيساً للوزراء، وبعده تم اختيار عدد كبير من الوزراء وخصوصاً الوزارات الفاعلة، كمحمد عبد المقصود وزيراً للإعلام، وأسامة ياسين وزيراً للشباب، واختيار الدكتور علاء عبد العزيز لوزارة الثقافة، الذي أثار جدلاً كبيراً في أوساط المثقفين ودفغهم للاعتصام في وزارتهم حتى مجيء 30 يونيو (حزيران)، والموجة الثانية للثورة ضد نظام الإخوان، وكان شعارها الأساسي «يسقط يسقط حكم المرشد»، ونحن نعلم أهمية وزارة الشباب ومراكز الشباب وأيضاً ما يسمي «الساحات» في الأقاليم التي تسيطر عليها وزارة الشباب، وكذلك وزارة الثقافة وسيطرتها على قصور الثقافة والمكتبات العامة المنتشرة في أنحاء الجمهورية للتواصل مع الشباب وتجنيدهم للعمل تحت لواء التنظيم. وبدأوا في تعيين أعضاء الإخوان في مفاصل الدولة بدءاً من مديري المدارس ومديري الإدارات وانتهاء بوكلاء الوزارة في الوزارات المختلفة، وتسربوا أيضاً لمجالس المدن وبدأوا في تعيين مسؤولي الأحياء المختلفة، هذا وهم في أول عام، وهو عام مليء بالتوترات وعدم الاستقرار، فماذا كان سيحدث لو استمر الإخوان أكثر من ذلك، وخصوصاً أن الفريق عبد الفتاح السيسي

(19) موقع المحظورة على الرابط الآتي:

كان قد صرح بأن الإخوان قالوا له: «إحنا جايين عشان نحكم 500 سنة»، ولذلك بدأوا في خطتهم للتمكين بالصورة السابقة التي أشرنا إليها، وتبعاً لما وضعه لهم المؤسس الأول حسن البنا من خلال رسائله ومن خلال ما رسمه لهم المؤسس الثاني منظر الحركة سيد قطب، أنهم يحكمون باسم الله.

الإخوان المسلمون: اغتيال حلم الخلافة

أحمد بان *

عاشت جماعة الإخوان المسلمين عمرها الطويل بين الأنظمة المختلفة: ملكية وجمهورية، وعيونها مصوبة نحو حكم مصر حتى أدركته بعد عقود طويلة من الصراع مع كل الأنظمة التي تكيفت معها وصارعتها، حتى ثورة 25 يناير التي حملتها على أجنحة ضعف البنيان السياسي المصري سواء الذي جسده أحزاب مصر وقواها التي تفرغت للنضال بالحناجر عبر الفضائيات، أو المؤسسة العسكرية التي لم تجد كياناً متمسكاً تعهد لمصر به قانعة بإدارة المرحلة الانتقالية في أعقاب تنحي مبارك، بما توفر لها من نزاهة ووطنية لم تخل من سذاجة وضعف في الرأي والتدبير، بينما كان الإخوان يحكمون بناءهم التنظيمي ويعدون الماكينة الانتخابية التي مكنتهم من الاحتفاظ مع حلفائهم من المجموعات الإسلامية الأخرى بأغلبية مقاعد البرلمان المصري بغرفتيه: الشعب والشورى، بعد أن طلقت الجماعة شعارها الأثير «مشاركة لا مغالبة» منخرطة بعنف في مغالبة القوى الأخرى من دون رحمة، حتى إنها نكثت بعهدا للمصريين عشية ثورة يناير بأنها لن تنافس على مقعد الرئاسة.

(* باحث مصري في شؤون الحركات الإسلامية، عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين.

لم تصمد الجماعة لشهوة الحكم الذي بدا ثمرة حان قطافها، من دون أن تدرك أن الثمرة قد تكون مسمومة ولن تسد جوعها أو تروي ظمأها، ولكن أشواق الجماعة الطاعنة في السن التي عاشت عمرها في انتظار تلك اللحظة لم تتمهل لتسمع للحكام من داخلها أو خارجها، ومضت في طريقها لا تلوي على شيء.

مع تجربة الإخوان في الحكم بدا الحلم الذي عاشته هي كابوساً لجل المصريين، عاماً عصبياً لم يعرفه المصريون من قبل وصفحة بائسة في تاريخهم. طوت مصر صفحة الإخوان المسلمين كقوة مؤهلة للحكم بحكم تاريخها السياسي، ولقد أسهم الإخوان في التعجيل بطي هذه الصفحة بكفاءة منقطعة النظير، وفي سرعة قياسية، ولن تنفع مقاومتهم في استعادة القبول الشعبي الذي توافر لهم، ذات لحظة قدرية، فرفع مرشحاً قيادياً في صفوفهم إلى سدة الرئاسة.

كانت الفرصة أجمل من حلم، وجاء السقوط أقسى من كابوس عليهم. كانت فترة انتقالية بين ثورتين، لا هم أطلقوا الأولى، وإن كانوا أعظم المستفيدين منها، ولا هم تنبهوا إلى أن ممارساتهم في الحكم هي التي تسببت في انطلاق الثورة الثانية، لا هم عرفوا كيف يحكمون، وها هم بعد السقوط المدوي لا يعرفون كيف يراجعون تجربتهم، تمهيداً لأن يعودوا إلى موقع المعارضة، بعدما اكتوتوا بنيران الحكم الذي فشلوا أن يسوسوه فخلعهم⁽¹⁾.

مضت الجماعة بعيب بنيوي داخلها تمثل في أنها لم تهضم التنوع داخل جسدها، ولم تكن مؤهلة بتركيبها القطبية التي طرأت عليها في العقود الثلاثة من حكم مبارك لمصر، ومن ثم لم تكن قادرة على هضم تنوعات وطن كمصر بمسلميه وأقباطه والتنوع الفريد في ثقافته وتاريخه الغني.

لكي نفهم أسباب السقوط التاريخي للأيديولوجيات السياسية المتطرفة كالنازية والفاشية والشيوعية لا بد لنا أن نحلل بعمق أسباب سقوطها، ليس فقط

(1) طلال، سلمان، عن مصر بعد حكم الإخوان، جريدة الشروق، عدد 31 / 7 / 2013.

لتعارضها الكامل مع مسار تاريخ التقدم الإنساني، ولكن أيضاً للضعف الكامن في بنيتها الفكرية، وهكذا سقط حكم الإخوان المسلمين نتيجة أسباب متعددة، أبرزها عجز محمد مرسي الرئيس السابق لحزب «الحرية والعدالة» والذي أصبح رئيساً للجمهورية عن إدارة الدولة، وفشله الذريع في إقامة توافق سياسي يضمن استقرار المرحلة الانتقالية، من حيث وضع دستور توافقي تشارك فيه كل الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والممثلون الحقيقيون للشعب المصري.

إذا أضفنا إلى ذلك السعي المنهجي لجماعة الإخوان المسلمين في مجال «أخونة الدولة وأسلمة المجتمع» من خلال الدفع بكوادرها لتشغل المناصب الرئيسية في مفاصل الدولة جميعاً، ومحاولة فرض قيمها المعادية للحدثة على المجتمع، وفشل الحكومة الإخوانية في حل المشكلات الجسيمة التي تواجه البلاد، يمكن أن نستنتج أن سقوط حكم جماعة الإخوان كان محتماً، وإن لم يتصور أحد أن يتم بهذه السرعة نتيجة للرفض الشعبي العارم من ناحية، والدعم الإيجابي للقوات المسلحة من ناحية ثانية⁽²⁾.

لقد نسي الإخوان طوال عام من حكمهم أنهم جماعة تأتي من خارج الدولة المصرية، التي اعتادت أن تقدم من يحكمون البلاد من عبدالناصر إلى مبارك، وحتى سعد زغلول، قائد ثورة 1919 ضد الاحتلال البريطاني، الذي شغل منصب وزير المعارف (التعليم) قبل قيادته للحركة الشعبية. ونسوا أن خبرات النجاح تقول بأن أي قوى أو جماعة راديكالية تأتي من خارج المنظومة السياسية السائدة، لا بد أن تتبنى خطاباً مطمئناً وإصلاحياً لهذه المنظومة السياسية التي صاغت ملامحها في مصر «الدولة العميقة». ويجب ألا تبدو هذه القوى أنها ستسيطر على الحياة السياسية أو تحتكرها، وأنها ستضع الدستور والقوانين الأساسية بمفردها، وتعادي الشرطة والقضاء والجيش، وتدخل في معارك مفتوحة مع السلطة القضائية ذات التقاليد العريقة، لا بغرض إصلاحها بل بغرض الهيمنة عليها - ولاسيما أن الجماعة أعدت وحلفاءها قانوناً للسلطة القضائية يقضي بعزل 3500 قاض بعد خفض سن

(2) السيد، ياسين، حكم الإخوان في مصر: فشل سياسي وسقوط تاريخي، جريدة الحياة، عدد 4 / 8 / 2013.

الإحالة إلى التقاعد من 70 إلى 60 عاماً، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة من جانب غالبية القضاة⁽³⁾.

لم تقدر الجماعة أنها قد تصل للحكم في المدى المنظور، لذا لم تفكر أبداً في إعداد إجابات عن أسئلة الدولة، ولم تتخبط في إعداد رجال دولة بعدما فشلت حتى في أن تقدم للمجتمع رجال دعوة، باعتبارها قدمت نفسها للمجتمع بالأساس باعتبارها جماعة دعوية وتربوية، حافظت الجماعة على تلك الصيغة الملتبسة التي اختارتها لنفسها بين كونها حركة اجتماعية من جانب، وحزباً سياسياً من جانب آخر، بينما كانت حريصة على أن تقدم نفسها لقواعدها ومحبيها على أنها هيئة إسلامية جامعة «وتستطيع أن تقول ولا حرج عليك: إن (الإخوان المسلمين) دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية وثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية»⁽⁴⁾. هل نحن إزاء جماعة أم جمعية أم هيئة أم دولة تريد ابتلاع الدولة في النهاية، أو يلتهم مشروع الدولة؟ هذا بالطبع ما حاولت الجماعة أن تقوم به ولكن في النهاية ابتلعها الدولة بعد عام واحد.

ماذا حدث للجماعة بعد عام من حكمها لمصر؟ وكيف حكمت مصر؟ هذا ما تحاول تلك الدراسة الإجابة عنه.

لم يكن حكم مصر في أعقاب ثورة 25 يناير أو الانفراد بحكمها على الأقل مسعى عاقلاً لأي قوة سياسية؛ فالواقع الاقتصادي المتدهور، وحجم التعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهتها مصر كانا يقتضيان بناء تحالف سياسي واسع من كل القوى الوطنية، بالشكل الذي يضمن مشاركة كل الفصائل في الإنجاز إذا تحقق وتحمل نصيبها العادل من الإخفاق المحتمل.

أخطأت جماعة الإخوان في قراءة مشهد ثورة 25 يناير، وبدا لها أن اللحظة

(3) عمرو، الشويكي، كيف سقط حكم الإخوان؟ مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 1 أغسطس (آب) 2013.

(4) حسن، البنا، رسالة المؤتمر الخامس، دار الدعوة، 1990، ص174.

مناسبة للتمكين دون أن تتعرف على الأعباء المرتبطة بحكم بلد كمصر، خصوصاً أن الجماعة فصيل أتى للحكم من خارج الدولة المصرية العتيدة التي لم يتعرف مرسى وجماعته على طبيعة مؤسساتها القوية كالقضاء والجيش والداخلية، ولم يتحسب لمؤسسة أخرى لا تقل عن تلك المؤسسة قوة وتأثيراً وهي الإعلام، بل ناصب كل هذه المؤسسات العداء وكان من المفترض أنها ستكون أدواته في الحكم، إن تعاونت معه نجح وإن تنكرت له فشل، بالطبع دفعها هذا العداء دفعاً لعدم التعاون معه: «الواقع أن معضلة حكم الإخوان الرئيسية هي أنهم لم يستوعبوا طبيعة اللحظة التي انتقلوا فيها من المعارضة إلى الحكم، وظلّوا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ضحية مؤامرات الدولة العميقة والإعلام والقوى الخارجية، ولم ينظروا إلى أداء الجماعة في السلطة وصورتها لدى قطاع واسع من المصريين»⁽⁵⁾.

عوامل سقوط حكم الإخوان

1. إقصاء جل القوى السياسية عن المشاركة في الحكم والاكتفاء بأعضاء الجماعة وحزبها (الحرية والعدالة) في قفز على قواعد الجدارة والكفاءة: «منذ أن تولى مرسى رئاسة الجمهورية كان ذلك إيذاناً ببداية مرحلة الفشل السياسي لجماعة الإخوان المسلمين! فالقيادي الإخواني الذي رفع في مرحلة ترشحه للرئاسة شعار: «مشاركة لا مغالبة»، بمعنى أن فلسفته وفلسفة جماعته في حال الفوز ستكون التوافق السياسي، إذا به بعد أن أصبح رئيساً يقلب المعادلة ويصبح الشعار: «مغالبة لا مشاركة!»

ترجمت جماعة الإخوان هذا الشعار في الإقصاء الكامل لكل الأحزاب السياسية المعارضة عن دائرة صنع القرار؛ إضافة حتى إلى حليفها وهو «حزب النور» السلفي. ومارست الجماعة منهج الانفراد المطلق بالسلطة، والسعي إلى غزو الفضاء السياسي المصري بالكامل وذلك بالسيطرة على مجلسي الشعب والشورى، وبعد ذلك الهيمنة الكاملة على اللجنة التأسيسية لوضع الدستور، والإصرار على وضع

(5) عمرو، الشويكي، كيف سقط حكم الإخوان؟ م.س.

دستور غير توافقي، وفرض استفتاء عليه مشكوك في شرعيته⁽⁶⁾.

وأعتقد أن أخطاء السنتين الماضيتين في مصر لا تتحملها جماعة الإخوان فحسب، بل إن جزءاً مما قد يُقال عن شمولية وانغلاق ودوغمائية جماعة الإخوان هو مشكلات تعاني منها كذلك بعض من القوى المحتشدة في ميدان التحرير، إن طبيعة البناء التنظيمي والفكري للجماعة قد تجعل منها جماعة قادرة على قيادة حزب سياسي.

إلا أنها أثبتت أنها بافتقارها للبرنامج الجامع غير قادرة على قيادة دولة ومجتمع يحمل قدراً من التنوع والتعددية السياسية والثقافية والدينية لا يقبل فيها التمييز والقبول، وبالمقابل فإن الدعوات التي ازدادت وتيرتها في مصر حالياً والداعية لحل الجماعة لن تحل مشكلات مصر، فهي مشكلات في بعضها كانت هناك قبل أن يأتوا إلى السلطة وستستمر من دونهم في غياب رؤى استراتيجية لإعادة بناء مؤسسة الدولة ودورها في المجتمع⁽⁷⁾.

بدا الإخوان كقبيلة لا تثق إلا بأعضائها، ولم يفتنوا لأخلاق الحكم: «تحولت الرابطة التنظيمية والتربية الدينية لدى الجماعة إلى شعور بالتمايز والتفوق على الآخرين، فيما تحولت الطاقة الدينية، التي حافظت على تماسك الجماعة حين كانت في المعارضة، إلى طاقة كراهية وتحريض على المنافسين والخصوم، وتسببت بانغلاق الجماعة وعزلها عن بقية المجتمع، فكثيراً ما استمع الكاتب لشكاوى عشرات العاملين في الوزارات التي قادها الإخوان، عن الحلقة الضيقة التي يحكم من خلالها هؤلاء المسؤولون. فهم يجتمعون فيما بينهم في جلسات خاصة يهمس فيها الوزير الإخواني مع مستشاريه «الإخوان»، كما اعتادوا أن يفعلوا أثناء وجودهم في المعارضة، من دون أن يعلم الموظفون الآخرون شيئاً عن اجتماعهم الذي انتقل من الأماكن

(6) السيد، ياسين، حكم الإخوان في مصر: فشل سياسي وسقوط تاريخي، م.س.

(7) باقر، النجار، إخفاق الإخوان المسلمين في حكم مصر، جريدة الشرق الأوسط، عدد 22 / 7 / 2013.

السرية للتنظيم إلى داخل الوزارة والمؤسسات الحكومية⁽⁸⁾.

2. طريقة صناعة القرار في مؤسسة الرئاسة، فعندما تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية في 30 يونيو (حزيران) العام 2012، قرر إدارة شؤون البلاد بشكل مختلف عن نظيره الرئيس السابق الذي كانت دائرة القرار في عهده مقتصرة على مجموعة من رجاله المنتمين للحزب الحاكم في جو من السرية وعدم الشفافية؛ لذا قام مرسي بتعيين هيئة استشارية مكونة من سبعة عشر مستشاراً في مجالات مختلفة، وأربعة مساعدين، ونائب له، ومتمحدث رسمي باسم مؤسسة الرئاسة، وقد ضمت تلك الهيئة الاستشارية أسماء عدة منها: أحمد عمران، أميمة كامل السلاموني، أيمن الصياد، محمد عصمت سيف الدولة، خالد علم الدين، سكينه فؤاد، رفيق حبيب، سيف عبدالفتاح، عمرو الليثي، فاروق جويده، محمد فؤاد جاد الله وغيرهم.

على الرغم من تلك الخطوة الجديدة التي اتخذها مرسي في بداية فترته، والتي بدت شكلاً من أشكال المؤسسية، فإنها لم تعكس في النهاية سوى واجهة لصناعة القرار الحقيقي في مقر جماعة الإخوان بالمقطم، حيث المرشد العام للجماعة والحلقة الضيقة التي أدارت الجماعة في العقود الثلاثة الماضية، وها هي تقود مصر كلها إلى الهاوية، لذا كان من الطبيعي أن يدرك أكثر هؤلاء المستشارين الحقيقة ومن ثم كان التقدم باستقالاتهم والخروج بالتزامن مع أزمة الإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر (تشرين الثاني) العام 2012، وجاءت فيه مجموعة من القرارات على رأسها إعادة محاكمة المتهمين في قضايا قتل وإصابة المتظاهرين، وتحسين جميع القرارات والإعلانات الدستورية التي أصدرها الرئيس منذ توليه الحكم وحتى نفاذ الدستور، وأخيراً تحسين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى على الرغم من أن الأولى كانت تنتظر حكماً ببطلان تشكيلها في الفترة الحالية، وجميعها قرارات أثارت غضب عدد من المستشارين الذين أكدوا أن تلك الخطوة أقدم عليها الرئيس دون الرجوع إليهم أو إلى نائبه أو مساعديه، وتالياً توالى الاستقالات على مكتب الرئيس بدءاً من سمير مرقص، مستشار الرئيس السابق لشؤون التحول الديمقراطي، مروراً

(8) عمرو، الشوبكي، م.س.

بالكاتبة سكيمة فؤاد، والمهندس محمد عصمت سيف الدولة، وصولاً إلى الكاتب أيمن الصياد، والإعلامي عمرو الليثي، والدكتور سيف الدين عبدالفتاح. تلك الاعتراضات والاستقالات التي صاحبها جاءت غالبيتها نتيجة تصاعد الاشتباكات بين مؤيدي ومعارضى الرئيس فى محيط قصر الاتحادية، والتي راح ضحيتها كثير من القتلى والجرحى فى صفوف الطرفين، بعدما حاول أنصار الرئيس فض اعتصام لمجموعة من شباب الثورة اعتراضاً على الإعلان الدستورى الذى بدأ تأكيداً على نوايا مرسى وجماعته بإحكام القبضة على البلاد والتأسيس لحكم فردى مستبد، فى عجلة لم تغادر الجماعة فى سلوكها السياسى، أسهمت فى كشف حقيقتها على نحو مبكر وفى أقل من عام من حكمهم⁽⁹⁾.

حافظ الإخوان على واجهتين للحكم، مثل حزب الحرية والعدالة الواجهة الأولى التى اقتضتها الشروط الدستورية والقانونية من دون أى صلاحيات حقيقية فى النهاية، فالحزب الذى تأسس للمفارقة بعد إجراءات اختيار مؤسسيه من بين الأعضاء العاملين فى الجماعة بنسبة 90% لم تُترك له أى فرصة للممارسة السياسية، بل كان دوماً كالطفل الذى ينتظر تعليمات والده، حتى إن الجماعة هي من عين رئيس الحزب وأمينه العام ونوابه وبعض أعضاء المكتب التنفيذي، وبالرغم من كل ذلك لم تثق الجماعة به بما يكفي لأن تعهد له بممارسة الدور الذى حدده له الدستور والقانون كأداة للمنافسة السياسية وممارسة السلطة إذا حاز ثقة الناخبين. أما الواجهة الثانية فقد كانت هيئة المستشارين الذين بالرغم من اختيارهم من المتعاطفين مع الجماعة، فإن ذلك لم يحل دون استقالتهم فى النهاية.

3. الأداء المربك للرئاسة والتردد وإصدار القرارات والتراجع عنها، بما حطم صورة الرئيس لدى الشعب وبدا كالموظف الذى ينتظر تعليمات المرشد «من القرارات التى أصدرها الرئيس محمد مرسى، والتي أثارت الرأى العام فى الشارع المصرى، ذلك القرار المتعلق بإصدار التعريفية الجمركية الجديدة، حيث نص على تحصيل الضريبة الجمركية على البضائع التى تصدر بصفة مؤقتة عند إعادة استيرادها

(9) هدى، زكريا، مستشارو الرئيس يكشفون آليات اتخاذ القرار بمؤسسة الرئاسة؛ جريدة اليوم السابع، ديسمبر (كانون الأول)، 2012.

بواقع 10% من التكاليف، كما تقرر رفع الجمارك للعديد من السلع الاستهلاكية التي وصفها القرار بـ«غير الضرورية». وقد تم صدور هذا القرار من دون دراسة وافية من الجوانب كافة، وفي وقت يعاني فيه المجتمع المصري من انشقاق واحتقان سياسي، الأمر الذي خلف آثاراً سلبية سياسية واقتصادية، حيث مُني السوق المصري بحال من الازباك والعشوائية، هذا الازباك قد أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسبة تتراوح بين 30% إلى 40%، وبعد فترة لاحقة، أصدرت مؤسسة الرئاسة بياناً جاء فيه أن الرئيس محمد مرسي قد أوقف العمل بالقرارات الخاصة برفع الضرائب، وأن ما حدث ليس تراجعاً عن القرارات بقدر ما هو تجميد لها⁽¹⁰⁾.

4. غياب الرؤية حول محدّدات السياسة الخارجية المصرية وتحديد نطاق المصالح المصرية بوضوح. لقد انعكس الفشل في إدارة الشؤون الداخلية للدولة المصرية، على السياسة الخارجية لمصر، فكانت جولات مرسي استعراضية أكثر من أي شيء، خصوصاً أن الرئيس المصري قام بـ25 زيارة خارجية لدول العالم من دون أي نتائج ملحوظة على أرض الواقع، وفقدت مصر دعم عدد كبير من الدول العربية الداعمة لها اقتصادياً.

لقد أدار الإخوان ملفات العلاقات الخارجية بصورة مضرة بالأمن القومي المصري، وظهر هذا جلياً في قرار إثيوبيا بناء سد النهضة، وقضية حلايب وشلاتين، ومع ليبيا فيما يتعلق بتسليم رموز النظام السابق مقابل الحصول على قروض مالية.

إن السياسة الخارجية لأي دولة تقوم على أساس التوازن والمصالح المشتركة، وهذا لم يتحقق في زمن الإخوان الذي كانت فيه مصر دولة رخوة تعاني من فوضى وعدم استقرار انعكس في الازباك عند إدارة العلاقات الخارجية⁽¹¹⁾.

5. الإخفاق الاقتصادي الناتج عن غياب كفاءات لدى الجماعة تنهض بالمهمة،

(10) أحمد، البهنساوي، قرار جمهوري بزيادة التعريف الجمركية على 100 سلعة غير ضرورية، جريدة الوطن، 2013.

(11) أشرف، كمال، حصاد عام من حكم الإخوان لمصر، موقع أنباء موسكو، 29 / 6 / 2013، على الرابط التالي:

<http://anbamoscow.com/world/383594397/20130629.html>

حيث غلب على كوادرها المهنيون والعمال والطلاب، وتمثل هذا الإخفاق في غياب فلسفة اقتصادية أو رؤية تحكم القرار الاقتصادي الذي تأرجح بين اتجاه الحكومات السابقة وروح الثورة وأهدافها التي لم تجد من يتبناها أو يعبر عنها.

في هذا السياق نطرح بعض المؤشرات الدالة، حيث كشف تقرير للبنك المركزي أن حجم الدين الخارجي ارتفع لـ 44 مليار دولار بنهاية شهر أبريل (نيسان) من العام 2013، مقارنة بـ 34 مليار دولار في العام الماضي بزيادة قدرها 10 مليارات دولار⁽¹²⁾.

6. «أنت تقضم أكثر مما تهضم». كانت تلك وصية أردوغان إلى حليفه مرسي في محاولة لثنيه عن نهج الاستحواذ على كل مفاصل الدولة وإبطاء عجلة «الأخونة» والتهمل في استعداد المؤسسات، كالمؤسستين العسكرية والقضائية، ولدى أردوغان تجربة كبيرة ملهمة لم يقد منها مرسي وجماعته بالطبع، حيث كانت الطبعة الإخوانية المصرية منتمة لأربكان عقلاً وجسداً دون زهد في تطلعات أردوغان.

7. وهم الشعبية الذي اعتقدت الجماعة أنه سيحميها من السقوط في مواجهة خصومها. فالإخوان اعتقدوا أن القاعدة الشعبية الكبيرة التي يملكونها ستوفر لهم دعماً قوياً في سدة الحكم عند بروز خلاف بينهم وبين معارضيتهم، وهو خطأ جسيم في إدراك الفارق الكبير بين القوة العددية والقوة النوعية، فالأصوات التي حصل عليها الإسلاميون جاء أغلبها من أناس بسطاء لا تتجاوز قدرتهم على المساندة أكثر من مجرد منح أصواتهم الانتخابية، وأغلبهم انتقل بعدها إلى مقاعد الانتظار ترقباً لما ستسفر عنه نتائج هذا الاختيار، وفي المقابل، فإن المعارضة كانت تضم أغلب الفئات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المصري من قضاة وإعلاميين وشرطة وجهاز إداري ومثقفين، وهؤلاء لديهم الكثير من المصالح والمكتسبات (التاريخية) التي يمكن أن يهددها الإخوان، وهذا التهديد المحتمل يأتي في مقابل عدم وجود أي فرصة واضحة أمامهم للافادة من الإخوان، فالنخب لا يمكن أن تُدير علاقتك معها إلا

(12) موقع البوابة نيوز، على الرابط التالي:

بمنطق العصا أو منطق الجزرة. فإما أنك تملك من الإمكانيات والفرص ما يمكنك معه دعم مصالحهم المباشرة، أو أن لديك من القوة ما تجبرهم به على كف الأذى خشية منك، وكلاهما لم يتوافر للإخوان، وهذه الفئة المعارضة لم تكثف في إعلان موقفها من الإخوان عند مجرد وضع علامة في الورقة الانتخابية ثم الانتظار كما فعل المؤيدون من جماهير الشعب، بل استخدمت عناصر القوة الهائلة لديها في (سحق) تجربة الإسلاميين في الحكم دفاعاً عن وجودها ومكتسباتها، وقد كان يكفي هؤلاء فقط عدم التعاون مع نظام الحكم الجديد لتدميره، فكيف الحال وقد عملوا بشكل منظم على إفشاله!⁽¹³⁾.

الإخوان بين الفشل السياسي والفشل الأخلاقي

يمكننا القول إن ظاهرة الفشل السياسي معروفة في ممارسات كل النظم السياسية، شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية، والفشل السياسي يمكن أن يرد إلى أسباب عدة. فقد يحدث لأن توجهات صانع القرار لم تكن صحيحة في منطلقاتها، أو أن أدواته التي اعتمد عليها لم تكن مناسبة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية، أي إنه تجاهل رد الفعل المتوقع على القرار، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الإقليمي الوطني.

والأمثلة التاريخية على الفشل السياسي في ممارسة الأنظمة المختلفة لا حصر لها، إضافة إلى فشل الأحزاب السياسية وممثليها في مجال المنافسات الانتخابية البرلمانية والحزبية، لعل أبرزها فشل الحزب الاشتراكي الفرنسي بقيادة ليونيل جوسبان في النجاح في الانتخابات الرئاسية ونجاح جاك شيراك اليميني، مما أدى إلى استقالة جوسبان من رئاسة الحزب بل واعتزاله السياسة اعترافاً بمسؤوليته عن الفشل. ولا نريد أن نقف طويلاً عند الأمثلة الأجنبية عن الفشل السياسي. لأن جماعة الإخوان المسلمين قدمت لنا أبرز أنموذج لهذا الفشل، بعد أن أتيح لها- نتيجة الأخطاء الجسيمة التي تمت أثناء المرحلة الانتقالية التي بدأت عقب سقوط

(13) محمد، حبيب، ماذا حدث عندما جاءت الحرية، جريدة الوطن المصرية، 17 / 9 / 2013.

نظام حسني مبارك- أن تحصل على الأكثرية في مجلسي الشعب والشورى، ثم أن تدفع برئيس حزبها (الحرية والعدالة) محمد مرسي ليكون مرشحاً في الانتخابات الرئاسية وينجح فعلاً - نتيجة أخطاء شتى ارتكبتها النخبة الليبرالية- في أن يصبح رئيساً للجمهورية وإن كان بفارق ضئيل للغاية عن منافسه الفريق أحمد شفيق.

لقد أدت ممارسات رئيس الجمهورية المعزول محمد مرسي في مجال الإخلال بثوابت الأمن القومي، إضافة إلى اعتدائه المستمر على السلطة القضائية، ومعاداته للإعلام بل وللمتقنين وإصداره إعلاناً دستورياً أعطى فيه لنفسه كل السلطات، إلى أن يدرك الشعب المصري أن حكم جماعة الإخوان الذي يستند إلى شرعية شكلية تقوم على نتائج صندوق الانتخابات، ليس سوى حكم استبدادي صريح من شأن استمراره هدم كيان الدولة المصرية ذاتها.

وهكذا يمكن القول إن الخروج الشعبي الكبير في 30 يونيو(حزيران) كان إعلاناً جهيراً بالفشل السياسي المدوي لحكم جماعة الإخوان المسلمين، ولكن أخطر من ذلك كله أنه دليل مؤكد على السقوط التاريخي لمشروع الجماعة، والذي يتمثل في هدم الدولة المدنية وإقامة دولة دينية في مصر تكون هي الأساس في المشروع الوهمي الخاص باستعادة الخلافة الإسلامية⁽¹⁴⁾.

ربما تجسد الفشل السياسي بوضوح، أما الفشل الأخلاقي فتمثل في مشروع الجماعة القيمي الذي طرحته واجهة ساعدت على قبوله شعبياً لعقود، والذي تمثل في الدعوة لتمكين القيم من النفوس اختياراً مجتمعياً حراً وليس تنزيلاً سلطوياً بسيف الحكم. كانت لدى الجماعة فرصة تاريخية لتمكين مشروعها القيمي بعدما توافرت أجواء الحرية التي دعت لها في خطابها قبل الثورة، فهل كان المشروع قيمياً بالفعل أم إنه كان مجرد مشروع سياسي توسل بالدين للوصول للسلطة؟

لقد كان أهم ما تحتاجه وتتطلع إليه الجماعة قبل ثورة 25 يناير هو الحرية:

(14) السيد ياسين، حكم الإخوان في مصر: فشل سياسي وسقوط تاريخي، م.س.

حرية التربية والدعوة، والعمل على إفساح المجال لجيل مختلف من الإخوان، جيل بيتكر ويبدع، لكن للأسف، عندما جاءت الحرية، لم يحسنوا التعامل معها، ولا تقدير استحقاقاتها ومتطلباتها، وإذا بهم يقفزون مباشرة إلى أتون الدولة، من دون تهيئة أو استعداد، خصوصاً مع وجود أفكار ملتبسة حول الوطن والديمقراطية والمواطنة، لذلك أضعوا على أنفسهم فرصة العمر التي طال انتظارها.

كان من المفترض أن يهتبلوا الفرصة ليعيدوا ترتيب أوراقهم وأفكارهم. قلنا لهم: من الضروري أن يكون حزب الحرية والعدالة منفصلاً بشكل كامل وحقيقي عن الجماعة، منعاً لأي ازدواجية بينهما، وفرصة لتربية سياسية واعدة، وأن تتحول الجماعة إلى جمعية تربية دعوية تأكيداً لسيادة القانون. لكن (يا للأسف)! وقلنا أيضاً: من الضروري في تلك الفترة أن ينافس الحزب على 25% فقط من مقاعد مجلس الشعب، وإذا تشكلت حكومة فيكون الحزب جزءاً منها وليس على رأسها، وأن ينأى الحزب عن الدفع بمرشح للرئاسة. لكن: «لقد أسمعت إن ناديت حياً!» وقلنا كذلك: من الضروري أن تقوم الجمعية التربوية والدعوية بدورها المأمول في الارتقاء بمنظومة القيم الإيمانية والأخلاقية والإنسانية في المجتمع، لكن ذلك لم يحدث⁽¹⁵⁾.

الشرعية... الشرعية، كانت تلك الكلمة التي ردها مرسى في آخر خطاباته عشرات المرات، تماماً ككلمة «أنا القائد الأعلى للقوات المسلحة» بمناسبة وبدون مناسبة، في محاولة لإقناع نفسه قبل أي أحد آخر بأنه أصبح بالفعل رئيس مصر الكبيرة. وبالعودة إلى المنهج السياسي المتخلف والعقيم الذي انتهجته قيادة الإخوان المسلمين في تسيير شؤون الحكم وإدارة الدولة إبان فترة حكمها القصيرة، نلاحظ بجلاء ووضوح كيف تعمدت إساءة الاستخدام المفرط لشعار «الشرعية» وامتنته وابتذلت في توظيفه وتسخيرها، كغطاء لسعيها المهووس إلى إحكام قبضتها على مقاليد الحكم والدولة والاستئثار بها واحتكارها لها وحدها، وإقصاء الجميع بمن فيهم -أحياناً- حلفاؤها المقربون وجعلها سلاحاً لتصفية خصومها ومعارضيتها السياسيين، وقمع حرية الرأي والتعبير وخنق الحقوق والحريات، لأن هذه القيادة

(15) محمد، حبيب، ماذا حدث عندما جاءت الحرية، م.س.

كابرت وعاندت ولا تزال في الاستخدام المفرط والمبتذل لشعار الشرعية، مصررة على إضفاء طابع الديمومة والقداسة على شرعية ممثلها الرئيس محمد مرسي، وأن الشعب المصري عند انتخابه في انتخابات شرعية كرئيس لكل المصريين، وتالياً لا يجوز مساءلته أو محاسبته أو نقده، أو حتى مجرد المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة يعيد الرئيس مرسي طرح نفسه مجدداً كمرشح فيها، بحجة أن تطبيق هذا المبدأ -المعمول به في الديمقراطيات كلها- من شأنه أن يتكرر مع كل رئيس جديد يأتي فور فوزه، وتلك مغالطة وحجة متهاففة وغير منطقية من دون أن تنظر تلك القيادة إلى الكيفية والظروف الاستثنائية المربكة التي انتخبت فيها الرئيس مرسي، والتي استغلتها قيادة الجماعة بأسلوب انتهازي لإيصال مرشحها إلى سدة الحكم.

إن التجربة المريعة بالرغم من قصر فترتها الزمنية لحكم الجماعة قد رسخت شعوراً وقناعة راسخة في أوساط الرأي العام الشعبي بأن الجماعة يتركها ويسيطر عليها شغف مجنون بالسلطة والتشبث بها، ولو كان ثمن ذلك تدمير البلاد والزج بها في أتون الفتنة والحرب الأهلية المهلكة، وأن مصالح الجماعة هي الأولى بالاعتبار من دون مصالح البلاد والعباد ومستقبل الأجيال القادمة، ولهذا فقد بات ينظر لها على عكس الماضي بأنها قوة خطيرة ومدمرة لا يمكن أن تكون مأمونة الجانب لحاضر ومستقبل البلاد⁽¹⁶⁾.

كان الخطاب المزدوج من أهم أسباب فشل الإخوان الأخلاقي، فبينما عرفوا التنقل جيداً بين خطاب التمسك في حال الضعف، والذي تجسد بقبول فكرة التعددية السياسية وتغيير رأي الجماعة في العام 1995، وكذلك القبول بترشيح المرأة، فقد تحدثوا بقوة عن خطاب آخر في العام 2011 عندما قال نائب المرشد العام للإخوان المسلمين محمود عزت بثقة: «لا مفر من تطبيق الحدود ولكن بعد امتلاك الأرض»⁽¹⁷⁾.

لقد كان الإخوان أنفسهم هم من تسببوا في فشل مشروعهم السياسي، حيث

(16) عبدالله، سلام الحكيمي، سقوط حكم الإخوان في مصر... نظرة حول الأسباب والتداعيات، جريدة الوسط اليمنية، 18 / 7 / 2013.

(17) هذا التصريح في أبريل (نيسان) 2011، في مؤتمر يحي إمبابة في القاهرة بعد أقل من ثلاثة أشهر على قيام ثورة 25 يناير.

كشفت الأحداث والممارسات أنه ليس لديهم مشروع أخلاقي حقيقي: «إن ما سيذكره التاريخ جيداً هو أن فشل الإخوان المسلمين في مصر سببه الإخوان أنفسهم وليس خصومهم، داخلياً أو خارجياً، خصوصاً عندما قرر الإخوان حكم مصر بعقلية الجماعة، وإدارتها كـ«معارضة» وليس كسلطة سياسية تنتهج منهج الحكم الرشيد الذي يجمع ولا يفرق، نهج يوحى بأن من يحكم يؤمن بتداول السلطة، لا الاستئثار بها، كما أنه يؤمن بقدمية حقن الدماء وليس التساهل مع من يقوم بالتكفير والتخوين وتهديد السلم الاجتماعي للبلاد ككل»⁽¹⁸⁾.

إن قضية الجمع بين الحكم والدعوة أثبت تاريخنا فشلها. إن للدعوة مقاماً، وللحكم مقاماً. السياسة فضاء مترع بالكذب والخداع والمناورة، وهي الحلول الوسط والنسبية في الآراء والتوجهات والرؤى أو بمعنى آخر: فن الممكن. أما الدعوة فهي حديث عن مطلقات لا تقبل التجاوز. لا يتسامح الدين مع الكذب أو الخداع أو الغش ولا يستطيع تبرير ذلك. لذا؛ كانت كل محاولة لخلط الدين بالسياسة تنتهي بالإساءة للثنتين معاً. وقد هزنتي قديماً الحجة البارعة التي ذكرها الصحابي العظيم عبد الله بن عمر للحسين: «إن الله لن يجمع لكم آل بيت رسول الله النبوة والخلافة». وكأنه يقول له: إن النبوة أعظم من الخلافة، وإن الدعوة أعظم من السلطة، وإن هداية الخلائق أبقى من كراسي الحكم»⁽¹⁹⁾.

كيف صبغت العزلة تجربة حكم الإخوان؟

يعتبر سيد قطب هو المنظر الأهم في تاريخ حركة الإخوان، والأكثر تأثيراً في مسيرتها، خصوصاً في العقود الأربعة الماضية، في الفترة من العام 1973 - تاريخ خروج الإخوان من المعتقلات وإعادة تأسيس الجماعة مع ولاية عمر التلمساني - وحتى العام 2013، العام الذي خرجت فيه الجماعة من حكم مصر بعد تجربة حكم لم تستمر سوى عام واحد.

(18) طارق، الحميد، فشل مشروع إخوان مصر، 23 يونيو (حزيران) 2013، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12626.

(19) ناجح، إبراهيم، صراع أهل الدعوة والحرب على السلطة، جريدة الوطن المصرية، عدد 24 / 8 / 2013.

على الرغم من انفتاح شخصية عمر التلمساني ورغبته الجادة في الانفتاح على المجتمع المصري والعمل من خلال حزب سياسي بشكل واضح وشفاف، فقد اصطدمت مساعيه بتدبير المجموعة القطبية التي أدارت الجماعة من وراء ظهره، وتحديدًا الحلقة الأضيق التي مثلها مصطفى مشهور وأحمد حسنين وحسني عبد الباقي وكمال السنانييري وغيرهم من رجال سيد قطب.

سيطرت المجموعة القطبية على أهم لجان الجماعة، وهي لجنة التربية المسؤولة عن صوغ الشخصية الإخوانية عقدياً وفكرياً، ومثلت كتابات سيد قطب: «في ظلال القرآن»، و«هذا الدين» و«معالم في الطريق»، أهم الأدبيات التي شكلت ضمير القواعد الإخوانية، وكان أخطر ما حدث للشخصية الإخوانية هو العزلة الشعورية التي قدمت باعتبارها السلوك القويم في مواجهة ما سماه بالجاهلية: «نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية: تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية ومراجع إسلامية وفلسفة إسلامية، هو كذلك من صنع هذه الجاهلية»⁽²⁰⁾.

وفي مواجهة هذه الجاهلية لابد من طليعة، هي من وجهة نظره شرط التمكين للأمة، يقول: «إنه لا بد من طليعة تعزم هذه العزيمة وتمضي في الطريق، تمضي في خضم الجاهلية الضاربة الأطناب في أرجاء الأرض جميعاً، تمضي وهي تزاوّل نوعاً من العزلة من جانب، ونوعاً من الاتصال من الجانب الآخر بالجاهلية»⁽²¹⁾.

إذن هي العزلة التي تتعزز في ضمير الفرد الإخواني لتجذر شيئاً فشيئاً قطيعته مع المجتمع، الذي يتعامل معه من دون أن يتوحد معه وجدانياً. هو منفصل عنه لا يشعر بمشاعره ولا يشاركه أحلامه، فعندما يحلم المصري بدولته الوطنية ويفكر لها ويطرب ويهتز وجدانه لنشيدها الوطني، يحلم الإخواني بدولة أخرى أممية ليس

(20) سيد، قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، طبعة وزارة المعارف السعودية، نسخة إلكترونية، ص 19.

(21) المرجع السابق ص 9.

لها نشيد أو علم، ولكنها تسكن وجدانه المعزول المستعلي: «إن أولى الخطوات في طريقنا هي أن نستعلي على هذا المجتمع الجاهلي وقيمه وتصوراته، وألاً نعدل نحن في قيمنا وتصوراتنا قليلاً لنلتقي معه في منتصف الطريق، كلا إننا وإياه على مفرق الطريق، وحين نسايره خطوة واحدة فإننا نفقد المنهج كله ونفقد الطريق، وسنلقى في هذا عنناً ومشقة وستفرض علينا تضحيات باهظة، ولكننا لسنا مخيرين إذا نحن شئنا أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر به منهجه الإلهي، ونصره على منهج الجاهلية»⁽²²⁾.

بهذه النفسية تتعزز القطيعة بين الإخوان والمجتمع الذي يريدون أن يحكموه، من دون أن يجمعهم معه شعور واحد أو حلم واحد. لذا؛ حرصت تلك القيادة القطبية التي تشربت تلك الأفكار على أن يمضي مسارها في حكم مصر على هذا النحو، وقد احتلت فيه هذه الأفكار محور تفكيرها وانعكست بوضوح على سلوكها السياسي.

هل كان الإخوان مستعدون لحكم مصر؟

حين انخرط الإخوان في الحياة السياسية المصرية بعد عامين من مقتل السادات، بدأوا من الجامعات والنقابات، ولغياب الحس الاستراتيجي لديهم وظفوا الجامعة لإدارة معارك وهمية حول نصررة قضية فلسطين وحرق العلم الإسرائيلي في رحاب الجامعة، وتجنيد الطلبة والأساتذة ليكونوا خدماً لـ«العجل المقدس»، متمثلاً في التنظيم الذي تحول من رافعة لمشروعهم السياسي، إلى هدف في حد ذاته، حتى تحولت معارك الحفاظ عليه إلى الغاية الأولى بالرعاية!

بينما كانت النقابات المهنية فرصة ذهبية تستطيع الجماعة أن تحولها إلى مناشط ومراكز أبحاث ترتقي بالمهن والمهنيين، بالعمل على ملفات التنمية والنهضة من خلال مشروعات تتبناها تلك النقابات، خصوصاً النقابات التي حازت الجماعة فيها ثقة أعضائها وقادت مجالسها التنفيذية، مثل: الأطباء، والمهندسين، والمحامين،

(22) المرجع السابق، ص 29.

والمعلمين. هل عكفت نقابة الأطباء مثلاً على تطوير رؤى وملفات للنهوض بالقطاع الصحي والارتقاء بمستوى الكادر الطبي تدريباً وثقيفاً وتأهيلاً؟ وهل قدمت النقابات مبادرات للقطاع الأهلي للنهوض بهذا الملف؟ وهل قدمت نقابة المهندسين رؤى فنية أو مشروعاً قومياً تتبناه مثل النهوض بالتدريب المهني أو رفع كفاءة المهندس والفني من خلال برامج تدريب وتطوير لمصانعنا ومعامل أبحاثنا؟ وهل استفادت من مصانع الهيئة القومية للإنتاج الحربى وقدمت رؤى لتطويرها بما يصب في صالح تحقيق استقلال فني وتكنولوجي يعبد الطريق لاستقلال القرار الوطني؟ وهل قدمت نقابة المحامين مشروعات لدستور جديد أو لتطوير البنية التشريعية المصرية وتحديثها؟ وهل قدمت نقابة المعلمين رؤى لتطوير التعليم المصري؟ للأسف لم يحدث شيء من ذلك، بل تحولت النقابات إلى منابر سياسية تؤدي بعض أدوار الأحزاب التي تصاغرت حتى تحولت إلى شقق خاوية تعلق لافتة باسم الحزب، وجريدة لا يقرأها أحد.

لم يعمل الإخوان أبداً على إسقاط النظام السابق، بل باركوا التوريث (أن يخلف جمال مبارك أباه)، كما لم يعملوا أبداً على وراثة هذا النظام، وحين وقعت الثورة في 25 يناير تعاملوا معها بتوجس في البداية، ثم حين أيقنوا أن أجهزة الأمن انكسرت تقدموا الصفوف بتنظيمهم الذي حافظوا عليه سنوات من دون أي إعداد للحكم، وحين حلت الاستحقاقات الانتخابية كان من السهل أن يتحللوا من عهد قطعوه على أنفسهم أمام الشعب المصري ويرشحوا واحداً منهم لوراثة حكم مصر، وقد وقع اختيارهم على خيرت الشاطر، الرجل القوي في الجماعة وذراعها المالية، نائب المرشد، وحين استبعد بقرار من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، كانت الجماعة حاضرة بمرشحها الاحتياطي محمد مرسي، النائب البرلماني السابق، زعيم الكتلة الإخوانية في مجلس الشعب العام 2005، رئيس القسم السياسي بالجماعة، الأستاذ الجامعي السابق. كان الرجل اختياراً مثالياً من وجهة نظر المجموعة القطبية التي اختارته؛ فهو عضو ملتزم تنظيمياً، يسمع ويطيع القيادة، ولاؤه قوي للمرشد ولنائبه الرجل القوي خيرت الشاطر، كما أنه صنع مجده وترقيه السريع في التنظيم من طاعته القيادة القطبية التي عينته في مجلس شورى الجماعة العام، ثم عينته عضواً

في مكتب الإرشاد من دون أي مسوغات حركية داخل التنظيم، وقفز على حظوظ من هم أقدم منه في التنظيم، وقد كان الرجل أداة استبعاد العديد من الشخصيات الإصلاحية داخل مكتب الإرشاد، لعل أشهرهم عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب، حتى دانت للقطبيين السلطة داخل مكتب الإرشاد بالكامل، كما احتفظوا بأغلبية مجلس الشورى العام من خلال التدخل بتعيين أعضاء محسوبين عليهم، وزيادة حصص بعض المحافظات، وعندما أعلنت اللجنة العامة للانتخابات فوز محمد مرسي كان التنظيم القطبي حاضراً برجاله ليضعهم في كل مفاصل الدولة، في خطة التمكين التي كان خيرت الشاطر قد أعدها منذ منتصف التسعينيات واكتشفتها أجهزة الأمن المصرية حين دهمت مقر اجتماع مجلس الشورى العام للجماعة العام 1995، وقد طور الشاطر هذه الخطة ووضع رجاله في القصر حول محمد مرسي، حيث مثلت الحلقة الأضيق حول الرئيس محمد مرسي شخصيات تم استدعاؤها من الخارج كشخصية ياسر علي، طبيب الأمراض الجلدية الذي كان يعمل طبيباً بإحدى مستشفيات السعودية، قبل أن يوضع اسمه ضمن مؤسسي حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للجماعة، ثم عضواً بحملة خيرت الشاطر الانتخابية، ثم حملة مرسي بعد خروج الشاطر، ليعين بعدها متحدثاً رسمياً باسم رئاسة الجمهورية في قفز على القواعد المستقرة في رئاسة الجمهورية، باختيار المتحدث الرسمي من بين سفرائنا في الخارجية المصرية.

أما أحمد عبدالعاطي الصيدلاني الذي كان شريك خيرت الشاطر في إحدى شركات الأدوية، فقد عين مديراً لمكتب الرئيس، بينما عين أيمن هدهد، أحد أفراد سكرتارية خيرت الشاطر الخاصة، مستشاراً أمنياً للرئيس من دون أي خبرة في وظيفة بهذه الخطورة، فضلاً عن عدد وافر من أفراد التنظيم الذين غصت بهم ردهات وحجرات القصر الرئاسي، إضافة إلى عدد كبير من المستشارين الذين تم تعيينهم في الوزارات التي يقودها وزراء «إخوان» في الحكومة. أما المنصب الأخطر فقد كان من نصيب عصام الحداد، مستشار الرئيس للشؤون الخارجية، المقرب من خيرت الشاطر، وأداة الاتصال الرئيسة بين خيرت الشاطر ومحمد مرسي، وأداة الاتصال بين التنظيم الدولي للإخوان والرئيس، وقد كان هو وزير الخارجية الفعلي.

وحين بدأ للرئيس مرسي أنه قد تمكن من الحكم تحلل من العهد التي قطعها أمام ممثلي اجتماع «فيرمونت» يوم التفت حوله رموز القوى الوطنية قبل إعلان فوزه مساندة له، ليتراجع بعدها عن تعيين شخصية وطنية مستقلة رئيساً للوزراء، وإعادة النظر في تشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور، وغيرها من المطالب، ليقوم بتعيين هشام قنديل، وزير الموارد المائية والري الأسبق، رئيساً للوزراء في 24 / 7 / 2012. وبعد شهر واحد من هذا الاجتماع وفي ذكرى احتفالات أكتوبر (تشرين الأول)، احتل قتلة السادات المقاعد الأولى في الاحتفال الذي أقيم بإستاد القاهرة للرئيس بين أنصاره، فبدأ الاحتفال كما لو كان احتفاء بالانتصار على الدولة المصرية وجيشها! وفي 11 نوفمبر (تشرين الثاني) من العام نفسه أقدم مرسي على أعظم حماقة دقت أول مسمار في نعش حكمه، بإعلان دستوري أصدره في ظل أجواء مشحونة سياسياً:

1. حكم قضائي ببراءة جميع رموز النظام السابق، وضباط الداخلية المتهمين بجرائم قتل متظاهرين في ثورة الخامس والعشرين من يناير، باستثناء عدد قليل من القيادات السياسية تحت ضغط الشارع.

2. محاولة الرئيس المصري تنحية النائب العام عبدالمجيد محمود عن منصبه، وتصادم قطاري الفيوم، وحادث قطار أسيوط الذي قتل فيه حوالي 47 تلميذاً، مما أدى إلى قلب الرأي العام ونقصان شديد في شعبية مرسي في الشارع ووصفه بالضعيف في مواجهة الفساد المستشري في أجهزة الدولة - بالذات من طرف الإعلام الخاص.

3. تعرض المتظاهرين في ذكرى أحداث «محمد محمود» إلى البلطجة والإرهاب في مكان حدوث مجزرة 2011 نفسه، حيث ألقى مجهولون قذائف مولوتوف عليهم من على أسطح المباني المجاورة، وذلك قبل صدور الإعلان بأيام.

4. انطوت مواد الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي على قرارات خطيرة أهمها: تحصين قرارات الرئيس والإعلانات الدستورية التي يصدرها من الطعن

أمام أي جهة قضائية، وتحسين مجلس الشورى والجمعية التأسيسية التي لم تعكس في تركيبها القوى الوطنية المختلفة، وامتلك المجموعات الإسلامية المؤيدة للرئيس الأغلبية الكاسحة فيها، كما أطلق الإعلان يد الرئيس في اتخاذ أي تدابير أو إجراءات استثنائية، بل وتعيين نائب عام بقرار من رئيس الجمهورية.

5. كان هذا الإعلان تأكيداً من جانب الرئيس مرسى وجماعته أنهم ماضون في اتجاه حكم فردي استبدادي لتمرير مشروع الدولة الدينية، التي توسلت بامتلاك الأغلبية في البرلمان بغرفتيه ثم تمرير دستور أقرب إلى برنامج سياسي للجماعة منه إلى وثيقة تعايش مشترك وعقد اجتماعي لما بعد ثورة 25 يناير، وكان من الطبيعي أن تنتفض السلطة القضائية وتعلن في 25 / 11 / 2012 أن هذا الإعلان اعتداء على القضاء المصري، ليقوم بعدها أنصار الجماعة بحصار المحكمة الدستورية، لمنعها من الحكم في دعوى بطلان مجلس الشورى والجمعية التأسيسية، ليبدأ بعده بأيام أول مستشاري الرئيس في الاستقالة، احتجاجاً على الإعلان الدستوري والنهج الإقصائي للجماعة.

كيف تنظر الجماعة إلى المعارضة؟

تنظر جماعة الإخوان المسلمين إلى المعارضة السياسية لها باعتبارها مجموعة من الشخصيات الانتهازية التي تنشط في الفضاء الإعلامي، من دون أي وجود في الشارع، ولا تقييم لهم وزناً، وتعتبر أنه كانت لهم فائدة في عهد مبارك فقط، كواجهة يختبئ الإخوان خلفها، وقد قامت المعارضة المصرية بتعميم الجماعة في أكثر من مفصل سواء حركة «كفاية» أو «الجمعية الوطنية من أجل التغيير»، ولكن لأن الإخوان أصبحوا في الحكم فلم يرحبوا بمعارضة قوية، واستهلكوا طاقتها في حوارات عبثية تحت مظلة وهمية تتحدث عن الشراكة الوطنية من دون أي شاهد من الواقع يؤكد إيمان الإخوان بالشراكة الوطنية، التي هي جزء من خطاب للاستهلاك المحلي فقط، وللمعارضة التي هي لدى الإخوان مجرد مسهل سياسي في لحظات الانسداد السياسي، أما وقد انفتحت الآفاق لديهم فقد تكفل خيرت الشاطر - بأمواله - بإعداد خطة

اختراق كل المجموعات المعارضة سواء النشطة في الشارع من مجموعات «الألتراس» أو «6 أبريل» أو الأحزاب السياسية التي يحتاجها في مواسم الاستحقاقات الانتخابية، ويشترى لافتاتها بمقعد أو مقعدين في البرلمان ليتشدد بالحديث عن تحالف سياسي واسع.

حسن مالك الذراع الاقتصادية

بينما بدا أن خيرت الشاطر قنع بالدور السياسي، نشط شريكه حسن مالك في تأسيس جمعية رجال أعمال «أبدأ»؛ لتكون حاضنة تضم رجال أعمال الإخوان مع رجال أعمال مبارك في شراكة الحكم والمال الجديدة، حيث أصبحت بوابة المرور لأي مستثمر هي بوابة جمعية «أبدأ». وعكس هذا بالطبع أن الإخوان لا يبدأون بما بدأ به رجال مبارك، بل يبدأون من حيث انتهى مبارك، حيث لم نشهد التحالف بين السلطة ورأس المال في مصر إلا قبل نهاية عهد مبارك بعشر سنوات، بينما فضل الإخوان الانطلاق مع السنة الأولى لهم في الحكم، مما عجل -بالطبع ضمن عوامل أخرى- في نهاية هذا الحكم.

سلك الإخوان طريقهم نحو الحكم من دون أن يكون لديهم خطة، وحاولوا أن يبيعوا الوهم للمصريين مرة تحت لافتة «مشروع النهضة»، ومرة تحت لافتة «الشرعية»، وفي النهاية لم يظفر المصريون بالنهضة ولم يسعدوا بثمرات الشرعية، وهذه أزمة الإسلاميين في علاقتهم بالسياسة: اللجوء للشعار على حساب الموضوع، والمظهر على حساب الجوهر: «هناك إسلاميون لا يصلحون للتعامل السياسي، السياسة ليست حفل شاي، بل مجال للصدام والتنازع والتراجع خطوتين لكي تتقدم خطوة»⁽²³⁾.

لم تنتبه الجماعة لتحذير المؤسس عندما قال: «وعلى هذا، فالإخوان أعقل وأحزم من أن يتصدوا لمهمة الحكم ونفوس الأمة على هذا الحال، فلا بد من فترة

(23) عبد الله، النفيسي، من لقاء تلفزيوني مع قناة الرسالة حول الإسلاميين والحكم، يوتيوب.

تنتشر فيها مبادئ الإخوان وتسود، ويتعلم فيها الشعب كيف يؤثر المصلحة العامة على المصلحة الخاصة»⁽²⁴⁾.

هل تخلى الإخوان عن العقل والحزم لحساب الحماسة والعجلة التي قادتهم لفخ الحكم، من دون أن يعدوا للسؤال إجابته وعادوا بالمشروع الإخواني إلى نقطة الصفر من جديد؟ هذا ما أعتقد أنهم فعلوه.

قدمت جماعة الإخوان نفسها راعية لمشروع ضخم، يستهدف إعادة الكيان الدولي للأمة تحت راية الخلافة، جماعة إحياء إسلامي تستهدف تمكين القيم من نفوس الناس، فيتقمصوها سلوكاً يُعَبِّدُ طريقهم نحو النهوض، كان الرهان الأول دوماً للجماعة في مسيرتها هو كسب المجتمع أو الشارع، سواء كان فضاء الدولة والمجتمع مغلقاً بالتضييق، فيكون بالتعاطف مع مظلوميتهم التاريخية بالنظر لطبيعة الشعب الذي يتعاطف مع المظلوم، باعتبار الشعب نفسه صاحب مظلومية ممتدة عبر التاريخ مع حكامه، وبرع الإخوان في الإمعان في تقمص هذا الدور الذي انسحب على فترات طويلة من تاريخهم، مما كرس في الوعي الجمعي أن هذه جماعة مظلومة وقدمت الشهداء في سبيل ما تؤمن به من مبادئ، أو بالنشاط الخيري والاجتماعي إذا سمح النظام السياسي لهم بذلك، وتحولت أدوات العمل الخيري والاجتماعي التي توسلوا بها في امتلاك عقول وقلوب المصريين انتصاراً لقيم الدين وتدعيماً لثقة الناس في الدين سبيلاً لإنهاء معاناتهم، تحولت إلى أدوات تؤمن أصوات الناخبين في الصناديق في رحلة الإخوان نحو حكم مصر، ولم يعد الهدف هو تمكين قيم الدين باعتبارها الرافعة الحقيقية لنهضة الأمة حين يتربى أفراد المجتمع عليها، فيبرز منهم السياسي الذي يتقيد بالأخلاق، والطبيب النابه، والمعلم المجد، والفني المحترف، والمواطن الصالح في كل ميدان من ميادين الحياة. كان هذا فضاء الجهاد الحقيقي للجماعة إن أخلصت لما تحدثت عنه من قيم: أن تطلق للمجتمع من وعاء الدعوة والتربية أفضل العناصر من دون أن تتقدم للمنافسة على الحكم بنفسها، بحيث تزدهر القيم في المجتمع من خلال الاختيار المجتمعي الحر وليس تنزيلاً

(24) حسن، البناء، من رسالة المؤتمر الخامس، مجموعة الرسائل، دار الدعوة، 1990، ص 191

بسياف السلطة، ولكنها حين لاحت لها فرصة الحكم تقدمت إليها من دون أن تتذكر أنها تحرق أهم مرحلة في مشروعها وهي مرحلة المجتمع، لتقفز على مرحلة الحكم والدولة، وليتها استمعت لأصوات عاقلة تحدثت للجماعة ناصحة قبل وصولها للحكم بعقد كامل، مثل الدكتور حسان حتوت، الرمز الإخواني الشهير ممن صاحبوا حسن البناء، الذي كتب يقول: «لو استقبلنا من الأمر ما استدبرنا، وهل تجدي لو، ربما لكنت أنصح الإخوان بالأيتعجلوا دخول ميدان السياسة، خصوصاً الحكم، لنترك العظمة للكلاّب وننشغل بتحويل شعب مصر كله إلى شعب مؤمن بربه، ليس في العبادات فقط، ولكن في المعاملات والعمق الروحي، فلا يتحرك الإخوان والرأي العام معهم، بل وهم الرأي العام»⁽²⁵⁾. حكمة بالغة، فهل أغنت النذر؟

(25) حسان حتوت، العقد الفريد، دار الشروق، 2000، ص112.